طبيعة العلاقات الأورو متوسطية: المفاهيم، الدلالات، المحددات

La nature des relations euro-méditerranéennes: concepts, indications, déterminants

أ.د عبد المؤمن مجدوب، أستاذ التعليم العالي، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع العلاقة بين الضفة الجنوبية للحوض المتوسطي، والضفة الشمالية المقابلة، فالمنطقة تمتاز بالعديد من الخصائص جعلها محور العالم منذ القديم، وتركز الدراسة على الشراكة الأورو متوسطية كنموذج من نماذج التعاون الإقليمي الجديد باعتباره استراتيجية تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة سياسية وأمنية واقتصادية، من خلال مشاركة دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على حد سواء.

الكلمات المفتاحية:

الشراكة الأورو متوسطية، حوض البحر المتوسط، التعاون الأورو مغاربي، الاتحاد من أجل المتوسط.

Résumé de l'étude:

L'étude vise à analyser les relations entre la rive sud du bassin méditerranéen et la rive nord correspondante, et s'intéresse au partenariat euro-méditerranéen comme un nouveau modèle de coopération régionale, étant une stratégie qui vise atteindre des multiples objectifs politiques, sécuritaires et économiques, à travers la participation des pays de l'Union européenne et des pays méditerranéens.

les mots clés:

Partenariat euro-méditerranéen, Bassin méditerranéen, Coopération euro-maghrébine, Union pour la Méditerranée.

مقدمة

شهد النسق الدولي تغييرات بنيوية بدأت منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين و اتضحت آلياته وهياكله الجديدة بعد انهيار القطب السوفيتي و هيمنة النظام الرأسمالي القائم على مبدأ الليبرالية في شكلها الجديد وتعزز هذا التحوّل بالثورة التي أحدثتها تكنولوجيا الإعلام و الاتصال التي قلصت من الفجوات المكانية و دفعت بالدول للبحث عن مشاريع تكاملية من أجل الحصول على مكانة متميزة في النظام العالمي الجديد الذي يتسم بالتغير و عدم الثبات.

واقترن بهذه التغيرات الجديدة بعد انتشار فكرة التعاون و التنسيق بين الوحدات السياسية تعاظم الطموح الأمريكي للقيام بدور أكبر على المستوى الدولي يوازيه تطلع أوروبي إلى مزاحمة الزعامة الأمريكية من خلال السعي إلى المزيد من الارتباط، بعد إنشاء عملة نقدية موحدة و التوسع شرقا بضم دول أوروبا

الشرقية في ظل طرح فكرة السياسة الأوربية الجوارية تقابلها فكرة التعامل مع دول المنطقة الجنوبية من حوض المتوسط في إطار الشراكة الأورو متوسطية.

خلال هذه التطورات الجوهرية ازداد اهتمام الفكر السياسي بأهمية البحر المتوسط باعتباره المجال الطبيعي و المباشر للنشاط الأوروبي و مجالا جيو- استراتيجيا يمثل مدخلا لأوروبا إلى الأقاليم النامية في القارة الإفريقية و الأسيوية.

ونتج عن هذه التحولات بروز فكرة المتوسطية بوصفها أحد البدائل المطروحة لتنظيم التفاعلات الإقليمية و الدولية في المنطقة المتوسطية و التي تجسدت في شكل شراكة أوروبية متوسطية أسست للعلاقات بين ضفتي المتوسط و طرحت معها العديد من المشاريع التكاملية بإطلاق إعلان برشلونة في 1995 بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة عام 2010، و أدت كذلك إلى طرح فكرة الاتحاد من أجل المتوسط في 2007 كأحد المشاريع التكاملية.

لذلك بدا الاهتمام بدراسة و تحليل العلاقات بين ضفتي المتوسط و بدأ البحث في مستقبل هذه الشراكة و دورها في تحقيق التنمية الشاملة في ظل مفاهيم الإقليمية الجديدة Néo-régionalisme.

أهمية الدراسة :

يستهدف هذا الجزء من الدراسة التعرف على التوجه المتوسطي لكل من أوروبا و المنطقة العربية و حجم التفاعلات القائمة بين الطرفين و التي يمكن حصرها في النقاط التالية :

- الاهتمام الأوروبي بالمنطقة العربية بحكم القرب الجغرافي و الموقع الاستراتيجي و الأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها هذا الإقليم.
- تتعرّض العلاقات بين الطرفين لتفاعلات جوهرية تغيرت من مرحلة لأخرى.
- يبدو أن قياس مستوى المعرفة والإدراك الأوروبي للعالم العربي هو أكثر درجة من مستوى الإدراك الأمريكي للمنطقة بحكم الميراث الاستعماري.[1]
- يتزايد إدراك الطرفين لأهمية التعاون و الشراكة كأحد المحددات التي تستجيب لشروط الإقليمية الجديدة.
- يتزايد إدراك أوروبا لأهمية إدارة الأزمات في المنطقة الجنوبية و محاولة حلها سلميا لضمان استقرار الأنظمة السياسية كأولوية تطرحها الإقليمية الجديدة ثم التركيز على فكرة الأمن و السلم التي قامت عليها الإقليمية الكلاسيكية.
- تصاعد إدراك الطرف العربي لأهمية الدور الأوروبي في عملية الإصلاح السياسي و الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة.

الإشكاليـة :

اكتست العلاقات العربية - الأوروبية أهمية بالغة بحيث استرعت اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين الذين حاولوا رصد و تفسير طبيعة العلاقات القائمة بين الطرفين، كما دفعت بصناع القرار إلى اكتشاف خلفياتها و أبعادها و تداعياتها على المستويات المحلية، الإقليمية و الدولية.

وأمام هذا الاهتمام الرسمي و الأكاديمي بمضامين العلاقات الأورو متوسطية ، ازدادت أهمية منطقة حوض المتوسط بحيث أصبحت تشكل أحد المجالات الجيو- استراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، والتي ظلت ولا تزال تؤكد على أهمية العلاقة بين الطرفين بحكم الجوار الجغرافي و كثافة التفاعلات العربية – الأوروبية و تعقدها. و قد تولد عن هذه التغيرات الجوهرية التي شهدها النظام العالمي بعد تصدع القطب السوفييتي، تزايد الاهتمام بهذه المنطقة من العالم في الأدبيات العربية و الغربية على حد سواء.

و عليه تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هي طبيعة التوجه المتوسطي في الإدراك العربي و الغربي.
- ما هي أبعاد و محددات العلاقات الأورو متوسطية : هل هي علاقات أفقية في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب أم هي علاقات تفاعلية في إطار سياسات الاعتماد المتبادل ؟
- ما هو حجم وحدود هذه العلاقات في ظل الإقليمية الجديدة و ما تطرحه من مشاريع استراتيجية متوسطية؟

حـدود الدراسـة :

للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة فقد تمت معالجتها في النقاط التالية :

- تحديد مفهوم الدولة المتوسطية: دراسة في الخصائص و الأبعاد.
- التفاعلات الإقليمية العربية - الأوروبية في ميزان العلاقات المتوسطية
- المشاريع الاستراتيجية المتوسطية: البحث عن شراكة أورو متوسطية في ظل الإقليمية الجديدة.

<u>الدولة المتوسطية : دراسة في الخصائص و الأبعاد:</u>

<u>مفهوم الدولة المتوسطية</u>

<u>أ/ تعريف البحر الأبيض المتوسط La Mer Méditerranée</u>

إن كلمة البحر الأبيض المتوسط مشتق من كلمتين لاتينيتين هما :

Médius : و تعني المتوسط، Terra: تعني الأرض، و عليه فإن البحر المتوسط هو ذلك البحر الذي يتوسط الأرض.

و يمتد البحر المتوسط من المحيط الأطلسي في الغرب إلى آسيا في الشرق و يفصل أوروبا عن إفريقيا بمضيق جبل طارق. إنه مساحة مائية كبيرة تتوسط القارات الثلاث: أوروبا، شمال إفريقيا، غرب آسيا، ومن هنا جاء اسم المتوسط أو البحر المتوسط لأنه يتوسط القارات الثلاث أو أنه يتوسط الأرض.[2]

لقد شكل البحر المتوسط وحدة تفاعل حضاري لعبت دورا أساسيا في نشر الحضارات القديمة: اليونانية، الفينيقية، الرومانية، الإسلامية ثم تلتها الكشوف الجغرافية خاصة الإسبانية و البرتغالية التي اعتمدت على القوة البحرية ثم الحركة الاستعمارية خاصة الفرنسية و الايطالية التي اتسعت باتجاه جنوب و شرق المتوسط.[3]

وهذا ممّا جعل منطقة البحر المتوسط أحد المجالات الجيو- إستراتيجية الأكثر حساسية في التفاعلات الدولية ليس فقط لكونه يتوسط القارات الثلاث وإنما باعتباره معبرا يربط المحيط الهندي بالأطلسي، كما يتضمن معبرا بحريا للنفط القادم من الخليج إلى أوروبا و شمال أمريكا، إنه الشريان الحيوي للتجارة الدولية وهو الحوض الذي اتسم بكثافة الصراعات والمواجهات.[4]

و يبلغ الطول الأقصى لحوض المتوسط من الشرق إلى الغرب حوالي 3800 كلم يمتد من مضيق جبل طارق إلى الشواطئ السورية.[5]

أما عرضه من الشمال إلى الجنوب ما بين شواطئ يوغسلافيا السابقة إلى ليبيا فيبلغ 970 كلم . و تبلغ مساحة البحر المتوسط حوالي 2.510,000 كلم ² و لا يدخل في حساب هذه المساحة بحر مرمرة و البحر الأسود، هذا يعني أن مساحة المتوسط إذا شملت البحر الأسود (8000كلم²) و بحر مرمرة (1400كلم²) فتقدر بحوالي 3.019,400 كلم² .

و يتصل الطرف الغربي للبحر المتوسط بالمحيط الأطلسي بواسطة مضيق جبل طارق و في الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل البحر المتوسط بالبحر الأسود و عن طريق مضيقي البوسفور و الدردنيل و بينهما بحر مرمرة، بينما الطرف الجنوبي الشرقي فيتصل بالبحر الأحمر بواسطة قناة السويس.[6]

ب/ تحديد مفهوم الدولة المتوسطية:

تعتبر فكرة " **المتوسطية** " مصطلحا جغرافيا و سياسيا شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة، و التسمية و إن قصد بها تقسيم المنطقة إلى أقسام حسب البعد و القرب من أوروبا، فإن الإقليم في الواقع هو " إقليم متوسطي" بالنسبة لخريطة العالم.

و يمكن القول أن محاولة تحديد إقليم البحر المتوسط ظل أمرا صعبا بسبب أن الإقليم يعد مجالا هلاميا فضفاضا، يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف و الهدف الذي يسعى إليه المهتم بالمنطقة.

وتنبع المرونة في تحديد مفهوم البحر الأبيض المتوسط من أنه يتكون من عدة مكونات بشرية، طبيعية، حضارية، جغرافية جعلته هدفا للاستعمار وتحوله إلى فضاء للتنافس و الهيمنة الأوروبية في ثلاثينات القرن 19 خاصة بعد سقوط الأسطول الجزائري في معركة نافارين في 1827.

كما حظي البحر المتوسط بمكانة متميزة مع بداية القرن 20، بعد أن أصبحت قناة السويس فاعلة مما جعل البحارة ينتقلون عبرها بدل من الدوران عبر رأس الرجاء الصالح ليصبح مجالا للتنافس في ظل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي ، مما جعل العديد من المفكرين الإستراتيجيين يعتبرونها قلب العالم النابض Strategic heart land [7]

فالحديث عن البحر المتوسط يدفعنا لاستحضار ما قاله Pedrag Matverevitch : "إذا كان الأطلسي بحر المسافات فإن المتوسط يظل بحر الجوار"، أو ما قاله الشاعر العربي الكبير أدونيس أن المتوسط هو"ملتقى المصالح" و قد كتب أمين معلوف عن" الهويات المتعددة التي يتسم بها المتوسط" و قد دافع طه حسين عن "انتماء مصر إلى البحر المتوسط و التلاحم الثقافي بين الضفتين"[8] .

وازداد اهتمام الفكر العربي و الغربي بأهمية البحر المتوسط و التفاعلات المتوسطية للمنطقة بعد الحرب الباردة و تولد عنه رؤيتين أساسيتين يمكن حصرهما في ما يلي:

1 - الرؤية العربية للمتوسطية :

ظلت الكتابات و الأبحاث العلمية حول المتوسطية في الأدبيات العربية قليلة في البداية مقارنة بالجهود الغربية، بفعل غياب مفهوم المتوسطية في الثقافة العربية كهوية ذات دلالة، إلا أن هناك بعض رجال الثقافة حاولوا إعطاء أهمية للبعد المتوسطي و هو الاعتراف الذي جاء في توصيات الملتقى الدولي الذي نظمته منظمة اليونيسكو بعنوان **"المتوسطية في الثقافة العربية"**، بمدينة الحمامات في تونس يومي 24-25 جويلية 1994 ، بحيث أبرز دور المؤرخين و الجغرافيين العرب المعروفين أمثال المؤرخ ابن خلدون الذي خلفت كتابته حول جغرافية المنطقة رصيدا معتبرا، و الإدريسي و المقدسي الذين وجها اهتماماتهما المبكرة للمتوسطية من خلال المقارنة بينها و بين المحيط الأطلسي في ظل علاقات القوة التي كانت تسود المنطقتين و المتمثلة في العرب و المسلمين من جهة و البيزنطيين و النورمانديين من جهة أخرى.[9]

لا يمكن حصر المصادر المتوسطية للثقافة العربية في هؤلاء الباحثين فقط بل عرفت القرون الوسطى كذلك إسهامات كل من ابن سينا مرورا بالبيروني و ابن الهيثم ، دون تجاهل فترة فتح الأندلس و التي أسست لعلاقات الشرق و الغرب و التي مثلها كل من ابن الحزم الأندلسي، ابن ماجة و ابن رشد.[10]

و لقد أبرز "طه المجدوب" في مقال له حول "**الأمن الأوربي - المتوسطي من وجهة نظر مصرية** سنة 1996 ، أهمية المنطقة المتوسطية في الفكر العربي، بحيث يرى " أن منطقة المتوسط تمثل محورا عالميا هاما حيث تتاخم هذه المنطقة حدود ثلاث قارات مثل ما سبقت الإشارة إليه أعلاه، فتنقسم الدول الواقعة على سواحله إلى مجموعات ثلاث :

- المجموعة الأوروبية تضم تسعة (9) دول
- المجموعة الآسيوية تضم خمسة (5) دول
- المجموعة الإفريقية تضم خمسة (5) دول

توجد منها تسعة (9) دول عربية تمثل نصف دول المتوسط ، الأمر الذي يجعل منطقة المتوسط، منطقة منبع ومصب من الناحية الجيوسياسية ومهمة بالنسبة للكثير من التطورات السياسية.[11]

بينما شجع "طه حسين" في كتابه "**مستقبل الثقافة في مصر**" فكرة التواصل المتوسطي بين الضفتين الشمالية و الجنوبية و اعتقد أن المتوسطية تحقق ما يلي :

- وجود مصالح و منافع متبادلة بين أطراف المتوسط.
- وجود ثقافة مشتركة تجمع شعوب المتوسط.
- تمثل مدخلاً للتحديث السياسي و الاجتماعي و الثقافي.[12]

و يرى "بشارة خضر" في مقال له تحت عنوان :"**أوروبا من أجل المتوسط : من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 95-2008**" أن المتوسط هو أضيق من أن يفرّق و أوسع من أن يخلط فهو ليس محيطا أو جدولا و إنما هو البحر الواقع في وسط اليابسة، إنه جسر يربط وليس حفرة تفصل.[13]

02- الرؤية الغربية للمتوسطية :

شكلت أطروحة المؤرخ الفرنسي ""فيرديناد. بروديل "Fernand Braudel الموسومة : **La Méditerranée, le monde méditerranéen à l'époque de Philippe 2 (1996)**

"المتوسط، والعالم المتوسطي في عهد فيليب الثاني"، بحيث أبرز فيها التوجه الجديد نحو المنطقة التي أعتبرها مهدا للإنسانية و منبع للحضارات بفعل الحقائق التاريخية و الجغرافية المعقدة التي يتسم بها الفضاء المتوسطي.

ويعتقد ف. بروديل في مؤلف آخر: **La Méditerranée, l´espace et l´héritage**, 1985 "**المتوسط، الفضاء والتراث**" بحيث يقرّ فيه: "أن المتوسطية ليست مشهدا طبيعيا إنها تمثل التعدد في المشاهد الطبيعية، و هي ليست بحرا بل سلسلة متعاقبة من البحار، وليست كذلك حضارة، بل هي مجموعة من الحضارات المتشابكة... إنها تمثل في مشهدها الفيزيائي و الإنساني ملتقى لكل ذلك"

.... فهي خليط تستحضره ذاكرتنا كصورة متماسكة، كنظام مختلط من الشعوب و الثقافات و التفاعلات يعاد تركيبه من جديد في شكل وحدة أصلية، يمكن أن نحتفظ بفكرة أنها ملتقى للتواصل تدفعنا للقول : أن المتوسطية هي وحدة الأضداد و المتناقضات بالنسبة للبعض و حوض حقيقي للتواصل بالنسبة للبعض الآخر".

يرى مارتينيز M. Martinez في مقال له بعنوان: **La sécurité européenne devant les menaces extérieures à l'Europe**، **"الأمن الأوروبي في مواجهة التهديدات الخارجية لأوروبا"** 1991، "أن الفضاء المتوسطي يشكل بحرا داخليا، فقد جمع منذ ألفي سنة دول الجوار في مصير واحد، هو بالفعل مجال جغرافي متوسطي، من أهم سماته نقطة التقاء الحضارات و الاقتصاديات و الثقافات ..."

و يؤكد Gabriel Audisio في منشور له: **Géopolitique de la Méditerranée** 1988 ، **"الجغرافيا السياسية للمتوسط"** أن المتوسطية تحولت بفعل حجم التبادل و كثافة التفاعل بين أطرافه إلى قارة و ليس بحرا داخليا".

في المقابل اتفقت بعض الأدبيات على اعتبار المتوسط منطقة تتسم بعدم الاستقرار و تمثل بؤرة توتر و منطقة تشهد العديد من الصراعات الواسعة بل هي منطقة "ولودة للصراعات " Accoucheuse de conflits".

و هي بحر للخلافات و المواجهات اللامتناهية، بحيث أن ثلث الصراعات المسلحة الداخلية والحدودية التي عرفها العالم منذ 1945 كان مسرحها " منطقة المتوسط" خاصة تلك التي ارتبطت بسنوات السبعينات من القرن العشرين و تحديدا منطقة" الشرق المتوسط" و هذا لا يعني أن حوضها الغربي كان أكثر استقرارا وهو بمنائ عما كان يجري في هذا الفضاء ككل.

وفي ظل هذا المشهد من المواجهة و التباعد أدرك الباحث عمار بن تومي في دراسة بعنوان: **Civilisation méditerranéenne: facteurs politiques et juridiques d´intégration et d'éclatement, 1991 "الحضارة المتوسطية: العوامل السياسية والقانونية للتقارب والتنافر"** بحيث يرى أن منطقة المتوسط تعد صورة مصغرة للعالم "Microcosme"، حيث يظل التفاوت و الاختلاف هما القاعدة بينما يمثل التقارب و التحالف هما الاستثناء.

و جاء الجنرال Georges Anis في مقاله : **Nouvelles menaces en méditerranée**, 1987 **"التهديدات الجديدة في المتوسط"** ليعزز هذا الطرح قائلا : "إن العالم المتوسطي الصغير هو نموذج للفوضى حيث أن دول الجوار لا تتفق على نظام موحد خاص بالمتوسطية.[14]

تتفق مختلف التعريفات التي سبقت الإشارة إليها على أن بحر المتوسط هو ملتقى الحضارات و منطقة تتسم باتساع رقعتها، بحيث تجتمع فيها المصالح المتبادلة للدول. و في الوقت التي اعتبرها البعض منطقة تواصل بين الشعوب المتباينة الأعراف و مجالا لكثافة و تشابك التفاعلات بين الأطراف المؤسسة لهذا الفضاء من العالم، نظر إليها البعض الآخر على أنها مجالا للتوتر و الصراع و عدم الاستقرار.

معايير الدولة المتوسطية :

إن تعريف الدولة المتوسطية يواجه مشكلة التنوع و التعدد التي يتميز بها هذا الإقليم، فمن الناحية الجغرافية تتوزع الدولة المتوسطية على ثلاث قارات، و من الناحية الثقافية و الاجتماعية تعرف المنطقة تنوعا لغويا ثريا و تختلف الديانات من إسلامية، مسيحية، يهودية و غيرها من الأديان، كما تتعدد الأصول التي تعود إليها شعوب هذه المنطقة فهناك الأصل العربي، الأسيوي و الأوروبي.

رغم هذا التعدد والتنوع الجيو ثقافي و الاجتماعي، فإن تعريف الدولة المتوسطية يشير إلى وجود معايير أساسية تتحدد بفضلها طبيعة الدولة المتوسطية:

-1 المعيار الجغرافي لتعريف الدولة المتوسطية :

يتلخص التعريف الجغرافي للدولة المتوسطية في كونها تمثل كل دولة لها سواحل مطلة على البحر المتوسط أو لها منفذ يربطها به.

لكن في تعريفنا للدولة المتوسطية تظهر لنا مشكلات عند إثارة الدول المطلة على البحر الإدرياتيكي كحالة جمهوريات يوغسلافيا السابقة (سلوفينيا - البوسنة و الهرسك- كرواتيا- سربيا- الجبل الأسود) بعد تقسيمها، و تلك الدول المطلة على البحر الأسود (تركيا - بلغاريا- رومانيا - أوكرانيا - روسيا - جورجيا) و التي تنفصل عن المتوسط عبر مضيقي البوسفور و الدردنيل أو تلك التي تطل على بحر ايجة كاليونان و تركيا، و هي كلها بحار داخلية من المتوسط.

و عليه فإن الدولة المتوسطية حسب المعيار الجغرافي و التي ارتفع عددها من 17 إلى 22 دولة بعد تفكك يوغسلافيا الفيدرالية، و اعتبرها "جمال الدين بوزغاية" تضم 22 إذا أحصينا البحر الأسود وجبل طارق، بل 24 دولة إذا أضفنا منطقة سان مارين Saint Marin و الفاتيكان Vatican[15]، كلها تشترط وجود ساحل أو منفذ على البحر المتوسط.[16]

- 2 المعيار الاستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية :

خافا للتعريف الجغرافي الذي يتضمن 22 دولة متوسطية، فإن المعيار الإستراتيجي لا يمكن حصره في هذه المجموعة من الدول، فهو يتسع و يضيق وفقا لرؤية الدول لمصالحها و أهدافها من التعاون المتوسطي .

فقد عرفها Sébastien Abis "بأنها فضاء تنتظم فيه مجموعات من الوحدات السياسية تتفاعل فيه المصالح في عالم متعدد الأقطاب.[17]

و يندرج في إطار هذا المفهوم مجموعة من الدول منها الأردن و التي اعتبرها الباحث الإيطالي المختص في الدراسات المتوسطية روبرتو أليبوني Roberto Aliboni "دولة متوسطية" بفعل المخاطر التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط و بالتحديد المخاطر الناجمة عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، موريتانيا والتي جذبتها عضويتها للإتحاد المغاربي إلى البحر المتوسط، البرتغال بحكم عضويتها في الإتحاد الأوروبي.

هذا فضلا عن طرح تصور لاعتبار منطقة الخليج "دولا متوسطية" بعد المبادرة الإيطالية - الإسبانية التي تمّ طرحها في سبتمبر 1990 بمدينة بالما دي مايوركا Palma De Mallorca الإسبانية خلال عقد مؤتمر الأمن و التعاون في المتوسط أدرج فكرة ضم دول الخليج، إيران، و أوربا كلها للبحر المتوسط[18].

- 3 المعيار الاقتصادي و الاجتماعي لتعريف الدولة المتوسطية :

عند دراسة الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية للدول المتوسطية تتضح لنا الفجوة القائمة بين دول شمال المتوسط المتقدمة و دول جنوب و شرق المتوسط النامية .

من حيث السكان : حسب إحصائيات 2005 يبلغ عدد سكان الدول المتوسطية حوالي 450 مليون نسمة أكثر من الاتحاد الأوروبي المقدر ب 330 مليون نسمة، موزعين على 22 دولة. وتعتبر تركيا أكبر الدول المتوسطية من حيث عدد السكان بـ 71.325 مليون نسمة و مالطا أصغرها بـ 394 ألف نسمة.

من حيث المساحة : يبلغ إجمالي مساحة الدول المتوسطية بـ 8.498.836 كلم² أكبرها مساحة هي الجزائر بـ2.381.741 كلم² و أصغرها مالطا ب 320 كلم².

من حيث معدل النمو السكاني : بلغ معدل النمو السكاني في الفترة مابين 2003- 2005 في دول المتوسط 1،8 % و يلاحظ أن دول جنوب و شرق المتوسط تشهد معدلات نمو مرتفعة تتجاوز هذا المعدل و هي مرشحة للارتفاع حسب الجدول رقم (1)، إذ يبلغ متوسط معدل النمو أقصاه في ليبيا بـ 3.6 % و تنخفض تلك المعدلات في دول الشمال، فتبلغ في فرنسا 0،6% و في مالطا 0،4%.[19]

و يبلغ متوسط الكثافة السكانية في الدول المتوسطية 47 نسمة لكل كلم² و هو معدل يزيد عن معدل الكثافة السكانية في العالم (36 نسمة لكل كلم²)، و يساوي معدل الكثافة السكانية في الدول النامية.

و تعتبر لبنان من أكبر الدول من حيث الكثافة السكانية و أدناها مالطا بـ 1 نسمة /كلم².[20]

الجدول رقم (1)

عدد السكان الحالي و المستقبلي للدول المتوسطية (التعداد السكاني بالآلاف)[21]

السنة / الدولة	1990	2025	نسبة الزيادة
الدول العربية *	133 289	253 267	%90
الدول الأوروبية**	195 686	207 591	% 6

***الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية**

****** دول الاتحاد الأوروبي بإضافة قبرص و إسرائيل**

إن معدلات النمو السكاني المنخفضة في دول شمال المتوسط جعلتها تعاني من عدة مشكلات ترتبط بانخفاض نمو السكان مثل ثبات العدد الإجمالي للسكان، ارتفاع عدد السكان كبار السن (65 عاما

فأكثر) مقارنة مع الشرائح العمرية الأخرى و هي نسبة مرشحة للارتفاع خلال السنوات المقبلة حسب الجدول رقم (2)، إضافة إلى الحاجة لليد العاملة الشابة مقابل ارتفاع معدل نمو السكان في دول الجنوب و شرق المتوسط.

الجدول رقم (2)

تطور عدد سكان الضفة الشمالية التي تتجاوز أعمارهم 65 سنة فما فوق من مجموع السكان (بالنسبة المئوية) [22]

السنة / الدولة	1960	1986	2000	2020	2040
فرنسا	11,6	13,2	15,2	19,5	23,1
إيطاليا	9,1	13,1	15,4	19,1	24,9
إسبانيا	-	12,8	14,6	17,9	23,3
الاتحاد الأوروبي	11,5	14,3	16,4	21,3	24,4

من حيث معيار الناتج القومي الإجمالي:

كما تتجلى الفجوة بين الشمال و جنوب المتوسط من حيث معيار الناتج القومي الإجمالي و المقدر ب 3000 مليار دولار يساوي معدل الناتج الياباني، أقلها ألبانيا بناتج قدره 1167 مليون، فيما يقدر هذا الناتج في فرنسا ب 1289235 مليون دولار و تحتل موقع الصدارة تليها إيطاليا بناتج قومي إجمالي قدره 1134980 مليون دولار ثم اسبانيا ب 533986 مليون دولار.

من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار، تحتل فرنسا موقع الصدارة بنصيب يصل إلى 22360 دولار و أقلها ألبانيا بـ 340 دولار[23]

تأسيسيا على ما سبق ووفقا للاعتبارات السابقة الذكر، يمكن أن نحدد حدود الدولة المتوسطية بتقسيم المنطقة إلى ثلاث مناطق فرعية Sous ensembles.

- **مجموعة الدول الأورو أطلسية** : تتضمن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و الأطلسي و في منظمة التعاون و التنمية OCDE.
- **مجموعة الدول المتوسطية العربية الإسلامية** (دول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط).
- **مجموعة الدول المتوسطية المنتمية للقطب الشرقي السابق** (دول شرق أوروبا).

هذا التقسيم لا يأخذ بعين الاعتبار التطورات الحالية للبيئة الدولية، هناك توافق المصالح بين دول القطب السوفيتي السابق مع دول الحلف الأطلسي Alliance Atlantique، بينما نلاحظ داخلهذا التحالف نفسه تضارب المصالح الأمنية الأوربية و الأمريكية.[24]

و نتج عن هذا التقسيم طرح ثلاث مقاربات لتحديد الدولة المتوسطية لما لها من أهمية الجيو سياسية واستراتيجية ظلت تتزاحم لتفسير حدود الإقليم المتوسطي و التي يمكن حصرها في العناصر التالية :

المقاربة الشرق أوسطية :

و هي المقاربة الأمريكية-الإسرائيلية، و التي دعا إليها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" 1991 و أيدتها في تلك الفترة إدارة كلينتون و خصصت لها القمتين الاقتصاديتين بالدار البيضاء 1994 (المغرب) و عمان 1995(الأردن).

هذه الرؤية تنطلق من ترتيبات مؤسسية فوقية تؤسس لنظام إقليمي شرق أوسطي جديد يطمس الهوية العربية و يعطي لإسرائيل دورا محوريا في المنطقة.[25]

تقوم هذه الرؤية على تجاوز الصراع العربي-الإسرائيلي و إقامة مشاريع اقتصادية بإقامة منطقة تبادل تجاري حر بين الدول العربية و إسرائيل ثم توسيعها لتشمل دول الخليج[26] و هي الرؤية التي ظلت تتبناها الولايات المتحدة بعد طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير في ظل إدارة الرئيس بوش الابن.

المقاربة المتوسطية :

و هي المقاربة الأوروبية و التي تتسع لتشمل الدول المطلة على المتوسط جميعا و بالذات الدول العربية المطلة على شاطئه الجنوبي مع الدول الأوربية التي تطل على شواطئه الشمالية، و هي رد فعل لانفراد الولايات المتحدة بمشروع الشرق أوسطية بعد إبعاد أي دور للهيئة الأممية مع تقليص الدور الأوروبي في معالجة قضايا المنطقة خاصة عملية التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط.

بينما ترتبط هذه الرؤية بمحاذير امتداد الشراكة الأورو متوسطية إلى شراكة عربية- أطلسية في إطار حلف أمني في منطقة جنوب المتوسط في إطار التوافق بين المصالح الأوروبية و الأمريكية من خلال منظومات دفاعية شاملة حسب مقترح راند الأمريكية Rand Corporationالقريبة من دوائر صنع القرار الأمريكي.[27]

و الإيمان بفكرة التنوع للحيلولة دون صدام الحضارات، و تشمل هذه الرؤية إسرائيل و هي الرؤية المطروحة من قبل الإتحاد الأوربي[28] وتحديدا الطرح الفرنسي الذي تمت صياغته في مبادرة الإتحاد من اجل المتوسط.

- المقاربة الإسلامية :

بدأت تبرز هذه المقاربة بعد انحسار المشروع القومي العربي مع تلازم المشاكل التي أصبحت تشل عمل الجامعة العربية، لقد أثبتت هذه الرؤية أن المقاربتين السابقتين تعكسان قدرا ملموسا من التنافس بين أقطاب الشمال و بالذات الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي، مما يجعل للمقاربة الثالثة أبعادا كونية كتعبير عن استمرار المواجهة بين الشمال و الجنوب.

إن المشروعين في نظر المثقفين العرب إنما يستهدف تجديد مقومات الأمن الإسرائيلي وتكييفه لظروف عصر جديد، يمنع تعرض إسرائيل للخطر الخارجي، و يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن كل من المتوسطية و الشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة تترجم مبادرة جاءت من قبل العالم الثاني المسيحي اليهودي للوقوف بوجه العالم الأول الإسلامي[29].

تأسيسا على ما سبق، فإن منطقة المتوسط تتسم بالسمات التالية:

- أنها منطقة تقاطع الحضارات العريقة، نشأت بها حضارة وادي الرافدين التي تعتبر من أعظم الحضارات، منذ الألفية الثالثة قبل الميلاد مرورا بالحضارة الفرعونية، الفينيقية، اليونانية، القرطاجية، الرومانية، العربية إلى عصر النهضة الذي بدأ في المدن التجارية الإيطالية منذ القرن الحادي عشر.
- أنها منطقة ميلاد الإسلام في القرن الثاني عشر ميلادي و انتشاره فيما سمي بالفتوحات الإسلامية ليصل إلى فتح الأندلس و تشكل على اثر ذلك عالمين متعاكسين Antagonistes في المتوسط: العالم الإسلامي في الجنوب و العالم المسيحي في الشمال.
- أنها منطقة الكتل البشرية المتنوعة الأصول، بها سكان أصليون و مهاجرون من إفريقيا وآسيا
- أنها منطقة تتضمن كتلا أورو أطلسية، أورو متوسطية، عربية، شرق أوسطية....
- أن جزءها الجنوبي يتوفر على أكبر مخزون استراتيجي للطاقة التقليدية، الحديثة و المتجددة.
- أنها المنطقة الأكثر تعرضا للنزاعات الدولية للقرن الحالي.
- أنها منطقة تمركز الأساطيل البحرية الضخمة و منطقة عبور للترسانات الحربية، ومعبرا للتبادل التجاري.
- أنها منطقة تعاني من الأمن البيئي بحيث تتعرض إلى حالة خطيرة من التلوث البيئي لدرجة أن بعض الكتاب أطلق عليه: "البحر الجريح"
- أنها منطقة استثراء لظاهرة العنف بشتى صوره: العنف الإسرائيلي، التطهير العرقي لمسلمي البوسنة و انتشار الإرهاب على جانبي المتوسط و يتجسد في الجنوب في شكل منظمات متطرفة مختفية وراء الدين و في الشمال بواسطة بعض المنظمات اليمينية المتطرفة تعكس مفاهيم العنصرية المناهضة للمهاجرين.
- أنها منطقة تسعى لمناهضة الفساد السياسي، الجريمة المنظمة و منتجي المخدرات.
- أنها منطقة تتسم بالتغيّر السريع، و يشهد جزءها الجنوبي اليوم حراك ثوري جماهيري ضخم يبحث عن بديل للسياسات الفاسدة.

هذا الوضع يشير إلى عدة دلالات:

- أن المنطقة رغم عراقتها التاريخية و الحضارية، فإنها لم تستقر سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا.
- أنها أكثر المناطق تفاعلا ، و اليوم أصبح جزءها الجنوبي يتطلع إلى خارج المنطقة للبحث عن شريك استراتيجي لمواجهة الليبرالية الجديدة.
- أن الضفة الشمالية منها قامت على مبدأ توازن القوى لعبته قوى تقليدية هي بريطانيا، فرنسا، لا تستطيع أي منها تهديد كل المنطقة، هذا التوازن ساعد في حماية الدول المتوسطة الحجم.
- أن كل من الضفتين اتفقتا على عدو مشترك للمنطقة و هو الإرهاب الدولي.
- **إن المنطقة من المحتمل أن تكون مركز السياسة الدولية في القرن المقبل للاعتبارات التالية:**
- أنها مركز للثروة النفطية التي يتصارع عليها العالم
- سوق ضخمة كامنة تسعى إليها الشركات العملاقة
- مستودع للمشكلة السكانية
- مرتع للإمكانيات التكنولوجية الواعدة
- إنها تمثل قلب العالم الحديث

التفاعلات الإقليمية العربية - الأوروبية في ميزان العلاقات المتوسطية

تطور التفاعلات بين ضفتي المتوسط :

ظلت ومازالت المنطقة العربية تشكل أهمية بالغة لأوروبا و هذا ما أكدته الخبرة التاريخية و ما تؤكده اليوم شبكة التفاعلات بين الطرفين، حيث شهدت هذه العلاقات تغيرات جوهرية خلال مراحل تطورها و يمكن تقسيم الاهتمام الأوروبي للمنطقة العربية إلى ثلاث موجات :

- **الموجة الأولى:**

انطلقت في مطلع السبعينات من القرن الماضي، حيث بدأت القوى الأوروبية في وضع سياسة خارجية مشتركة إزاء القضايا و المسائل التي تعرفها المنطقة خاصة تلك المتعلقة بتطورات تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

و تبلورت هذه السياسة عقب اندلاع حرب أكتوبر 1973 وفرض الحظر على الصادرات البترولية لعدد من الدول الأوروبية التي كانت تحصل على 80٪ من احتياجاتها النفطية من الدول العربية. [30]

قامت هذه العلاقات على معادلة بسيطة هي" النفط " مقابل التأييد الأوروبي للقضايا العربية، و كان على الجانب العربي أن يوفر الحاجات الأساسية الأوروبية من النفط مقابل الحصول على قدر من التأييد الأوروبي للمواقف العربية حيال تطورات الوضع بمنطقة الشرق الأوسط، لاسيما الصراع العربي الإسرائيلي بضمان عدم انحياز أوروبا للجانب الإسرائيلي.[31]

و بعد صدور بيان بروكسل في 1973 من طرف 9 أعضاء في المجموعة الأوروبية القاضي بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي عن طريق التفاوض ووفقا لقرارات الشرعية الدولية 242 و338، نتج عنه صدور قرار من الدول العربية المصدرة للنفط يقضي بزيادة إمدادات النفط إلى أوروبا بنسبة 10٪ في جانفي1974.[32]

و قد أشار " **نزيه الأيوبي** " في كتابه : "جيران متباعدون : العلاقات الاقتصادية السياسية بين أوروبا و الشرق الأوسط و شمال إفريقيا" إلى أن هذه العلاقات التي بدأت منذ السبعينات و تطورت في الثمانينات، قامت على اتفاقات التجارة التفضيلية و التعاون المالي و اعتمدت على عنصرين أساسيين هما: **النفط**، على الجانب العربي و **الغذاء و التكنولوجيا الحديثة**، على الجانب الأوروبي[33]

وظل الموقف كذلك إلى وقف الحوار في 1980 بسبب إصرار الجانب الأوروبي على إعلان سياسات خارج إطار الحوار ورفضه المستمر للعب دور فعال في محاولات تسوية القضايا العالقة التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقا و بالتحديد حل الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية.

بعد ذلك اتجهت الدول الأوربية إلى انتهاج سياسة ثنائية إزاء القضايا العربية بدلا من سياسة جماعية موحدة نتيجة مجموعة من الأسباب من بينها حالة الفوضى التي اتسم بها النظام الإقليمي العربي عقب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في 1978 و الإعلان عن اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية في 1979 ، الحرب الأهلية اللبنانية، الحرب العراقية - الإيرانية....

خلال هذه الفترة تمكنت الدول الأوروبية من خفض اعتمادها على النفط العربي مع زيادة حجم إمدادات البترول العالمية في مطلع 80 وصاحب ذلك انخفاض كبير في الأسعار. وأيقنت الدول الأوروبية أنها لم تعد بحاجة لإصدار تشريعات سياسية لإرضاء العرب.

- **الموجة الثانية:**

انطلقت في التسعينات (90) واستمرت إلى غاية 2001، وارتبطت هذه المرحلة بالتحولات الجوهرية التي عرفتها العلاقات الدولية بعد سقوط القطب السوفيتي واندلاع حرب الخليج الثانية وعقد مؤتمر مدريد للسلام.

هذه التطورات دفعت بلجوء الدول الأوروبية إلى إحياء فكرة السياسة الأوروبية الموحدة إزاء القضايا العربية، حيث لعب الجانب الفرنسي دورا مميزا في التحالف الدولي ضد العراق .

وتمت دعوة الدول الأوروبية كمراقب في مؤتمر مدريد للسلام 1991 لكن تم استبعادها عقب توقيعها لاتفاقية ما ستريخت في 1992.

كما لعب الاتحاد الإتحاد الأوربي دور المراقب عند انعقاد مؤتمر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدار البيضاء 1994 لبحث مسألة التعاون الإقليمي في المنطقة.

و اتسمت هذه المرحلة بنوع من الاستقلالية في انتهاج أوروبا لسياسة موحدة حيال المنطقة العربية بعيدا عن الحساسية بخصوص مسألة التضامن الأورو- أطلسي، حيث أدركت أوروبا أن منطقة المتوسط والشرق الأوسط أصبحت مصدرا لتهديدات أمنية جديدة خاصة ما تعلق بموجات الهجرة غير الشرعية وصعود ظاهرة التطرف السياسي والديني.

غير أن إدراك الدول الأوروبية لأهمية المنطقة جاء متأخرا بفعل عاملين هما:

- العامل الأول: الاختلاف داخل الاتحاد الأوربي نفسه في ظل غياب سياسة خارجية موحدة.
- العامل الثاني: معارضة الولايات المتحدة لتدخل أوروبا سياسيا في المنطقة.[34]

ولكن في منتصف التسعينات قرر الاتحاد الأوروبي تشكيل شراكة بين أوروبا ودول المتوسط سميت باتفاقية برشلونة التي تعثرت فيما بعد في تحقيق أهدافها بسبب الفجوة التي تفصل بين ضفتي المتوسط.[35]

- **الموجة الثالثة:**

بدأت هذه المرحلة عقب أحداث سبتمبر 2001 وتواصلت لغاية اليوم عمل من خلالها الاتحاد الأوروبي على دعم السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة العربية بحيث تحولت سياسة الاتحاد تحولا رئيسيا في اتجاه التقارب التام مع سياسة الولايات المتحدة والاتفاق على توزيع الأدوار بينهما.

وكانت الأحداث التي عرفها النسق الدولي خلال هذه الفترة بمثابة فرصة لإحياء التضامن الأوروبي - الأمريكي حيث شارك الاتحاد في الحملة العسكرية ضد أفغانستان 2011 في إطار حلف الناتو في حربها ضد الإرهاب والتي شملت العالم الإسلامي بأسره، وقد استغلت إسرائيل هذا الوضع لإدراج حركات المقاومة الفلسطينية كمنظمات إرهابية[36] ، و بالمقابل و نظرا لتعثر مسار الشراكة الأورو متوسطية، حاولت الدول الأوروبية إعادة صياغة ترتيبات جديدة تتكيّف مع متطلبات الإقليمية الجديدة بطرح مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط لإنقاذ مسار برشلونة المتعثر.

المحدّدات الأمنية والإستراتيجية: نحو مقاربة أمنية متوسطية:

يعتبر الأمن أكثر الحوافز قوة في تحديد سلوكيات الدول، بحيث يعطينا فهماً أفضل للمتغيرات التي تتحكم في طبيعة العلاقات بين الدول، فيرى الواقعيون من أمثال كينيث والتز Kenneth Waltz أن العلاقات الدولية محكومة بالمعضلة الأمنية Security Dilemma الناجمة عن منطق المحصّلة الصفرية Zero-sumgame للعلاقات بين الدول، هذا المنطق الذي يفترض وجود خيارين لا ثالث لهما للدول، فهي إما رابحة أو خاسرة، أو هي إما منتصرة أو منهزمة؟ بحيث تغذّي بيئة اللا يقين والمدركات السيئة والأنانية للدول، وواقع الفوضى الدولية، ويتضاعف هاجس الأمن بالنسبة للدول.[37]

يتفق أغلب الواقعيين على أن الغاية القصوى للدول هي الأمن، والأمن يعني الاستمرار في الحياة والوجود، ولا يتحقق هذا الأمن إلا عبر السعي نحو امتلاك القوة Power، وخاصة في ظل التعقيد الذي يسود البيئة الدولية. و لا يختلف المنظّرون الليبراليون بالاهتمام بمسألة الأمن بشكل محوري في تحليلاتهم للعلاقات الدولية إلاّ أنهم لا يتفقون تماماً مع الرؤى التي يطرحها الواقعيون وخاصة في الوسائل التي يتحقق بها الأمن، فهيدلي بول Hidley Bull يرى أن الدول قد تلجا إلى تحقيق الأمن من مدخل التعاون الدولي، ومقايضة جزء من السيادة للمجتمع الدولي والمؤسسات الدولية التي تمثل الرغبة المشتركة للدول، والقيم المشتركة للدول في تحديد المخاطر والتهديدات، بحيث يصبح الإحساس القوي بالقيم والمصالح المشتركة الدوافع الحقيقية وراء تحقيق أهداف الاستقرار والأمن.[38]

إن الأمن كما يعرفه "باري بوزان Barry Buzan" هو غياب التهديد والتحرر من الخوف بالنسبة للدول، وبالاعتماد على مقاربة "ولفرز" فإن الأمن يرتبط بغياب التهديد على القيم المركزية، وغياب الخوف ضد هذه القيم المركزية.[39]

فحسب الدراسات الأمنية فإن هذا المفهوم للأمن اختزالي بشكل كبير والتحولات الجيو سياسية لفترة ما بعد الحرب الباردة أفرزت تحديات جديدة لمفهوم الأمن الذي لم يعد محصورا في معايير القوة المادية، مما دفع "باري بوزان" إلى التساؤل حول وضع مرجعية نظرية جديدة للأمن، بدا أن مقاربة "أمن الدولة" لم تعد مقنعة لأن هناك مرجعيات أخرى كامنة ومحتملة للأمن، ولم يعد منطقيا الاعتماد على مركزية الدولة في تعريف الأمن، وهو ما فتح المجال أمام الحديث عن الأمن بمفاهيم أخرى تتعلق بالأبعاد الثقافية والهوياتية والاجتماعية والبيئية، وهو الإسهام النظري الذي افتتحته الدراسات النقدية الأمنية، ومدرسة كوبنهاجن والدراسات ما بعد الحداثية وغيرها.

يطرح مفهوم الأمن مسألة ذات أهمية قصوى في العلاقات بين الدول مما يدفعنا إلى طرح أسئلة متعددة تروم تفكيك هذا المفهوم الشائك ذي الدلالات المتعددة من قبيل: ماذا يمثل الأمن بالنسبة للدول؟ ما هي التهديدات التي تواجه بشدة أمن الدول؟

يذهب الكثير إلى النظر إلى أن الدول تعتمد على مدركاتها وعلى الخرائط الذهنية لصناع القرار فيها من أجل تعريف التهديدات Threats التي تواجهها، وخاصة إذا أسقطنا هذا المفهوم على دراسة السياقات الأمنية والاستراتيجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والعلاقات الأورو متوسطية التي تتميز بالتركيب والتشابك من خلال تعدد الفاعلين وتداخل استراتيجياتهم، بالإضافة إلى شبكة العلاقات الجيو سياسية لهذه المنطقة مع مناطق أخرى من العالم.

فالحوض المتوسطي هو منطقة تقاطع في الإستراتيجية الأمريكية من خلال إدماج دول جنوب المتوسط بدول الشرق الأوسط المتوسطية وغير المتوسطية من خلال توصيفها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA (Middle East North Africa)، أو وصف العلاقات الإستراتيجية الأمريكية مع الدول الأوروبية بالحوار عبر الأطلسي.

ولذلك يمثل الأمن مسألة جوهرية وذات أهمية قصوى في العلاقات الأورو متوسطية، ويعود ذلك إلى أسباب متعددة كانت وراء تعقد التركيبة الأمنية في هذه المنطقة الجيو سياسية الخاصة في العالم، بحيث أدى تنامي التهديدات الأمنية غير المتماثلة Asymmetricthreats إلى انكشاف مواطن الضعف والهشاشة Vulnerabilities في الأنساق الأمنية للدول والمجتمعات المتوسطية.

فالأمن كما يقول "باري بوزان" "هو العمل على التحرر من التهديد" أو هو قدرة الدول والمجتمعات على المحافظة على استقلالية كيانها وتماسكها الوظيفي في مواجهة قوى التغيير في النسق الدولي[40] إلا أن الأمن في المتوسط لم يعد مقصوراً على المجال العسكري فقط أو ما تدعوه المدرسة الواقعية بأمن الدولة-القومية، بل على العكس من ذلك فالأمن أصبح في إطار العلاقات المتوسطية مركّبا متعاضداً من المتغيرات العسكرية والإستراتيجية والاقتصادية والإنسانية، بحيث يتحوّل الأمن إلى "مفهوم شمولي يستوعب كافة أبعاد الوجود السياسي"[41]،

ويعتبر الأمن في المتوسط ذا بعد ديناميكي من خلال تطور الحوار حول أهميته لدى الدول المتوسطية كما يشير إلى ذلك مؤتمر هيلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي لسنة 1975، ومسار برشلونة، ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وخاصة ذلك الزخم الأوروبي لقضية الأمن وخلق توجه مقصود نحو إدراج الضفة الجنوبية في المقاربة الأمنية للمتوسط، وذلك من خلال تطور مفهوم الأمن وتطور ديناميات الاعتماد المتبادل وثورة المعلومات والاتصالات وتعدد أنماط العلاقات من سياسية واقتصادية وثقافية دفعت بتغير الرؤية الأوروبية نحو كل المتغيرات المتعلقة بالأمن.

ولذلك فإن السياسة الأوروبية تركز في كل مشاريعها على البعد الأمني في مشاريعها المتوسطية في مجموعة من الاعتبارات:

1. تنامي الحركات الأصولية في المنطقة العربية ودول جنوب الحوض المتوسطي.
2. تنامي النزاعات والصراعات ذات الطبيعة الإقليمية والمحلية.
3. التحدي الديمغرافي والتغيرات السكانية، وظاهرة الهجرة من الجنوب إلى الشمال.
4. المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي.

إن فكرة المتوسطية جاءت من أجل التأكيد على الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط، وخاصة رغبة دوله في إعطاء معنى لعلاقات الجوار التي تجمعهم بناء على التعاون والمصير المشترك، وتؤكد كذلك على أهمية إدراك الأطراف المتوسطية أن هناك تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا على جانبي المتوسطي مع

ضرورة وضع الأطر القانونية لتوطيد التعاون المتعدد الأطراف مع الإقرار بأهمية العلاقات الثنائية بين الدول المتوسطية.

ويمكن القول أن فكرة المتوسطية تدور حول العمل على جعل الحوض المتوسطي منطقة حوار وتعاون وتبادل، وسلام واستقرار، وديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومكافحة الفقر، وتعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات والأديان.[42]

وبذلك انعكست فكرة المتوسطية على التفكير في الأطر التي من خلالها تصبح قابلة للتنفيذ وتجسيده عبر الرهانات الأمنية والإستراتيجية للدول المتوسطية من خلال أربعة مستويات:

المستوى الإستراتيجي:

الأمن المتوسطي ذو طبيعة تبادلية بين الضفة الجنوبية والشمالية، وأي خلل أمني سوف يكون له أثر رجعي على الأطراف الأخرى في الحوض المتوسطي، والهاجس الإستراتيجي والأمني يتمثّل في تجنّب هاجس فشل دول جنوب المتوسط وانهيارها FailedSates في مواجهة التهديدات اللامتماثلة Asymmetricthreats على رأسها الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية.

المستوى الاقتصادي:

يتضح ذلك في كثافة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الحوض المتوسطي، بحيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد أهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط وتبلغ نسبة التعاملات 52%، وتم التأكيد على هذه الحقائق الاقتصادية وتعزيزها عبر الأطر السياسية والاجتماعية من خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995 الذي نص على إقامة شراكة اقتصادية مثمرة، من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة، تعاون اقتصادي ومالي مع زيادة للاستثمارات الخارجية، تشجيع الحوار الأوروبي المتوسطي في سياسات الطاقة، زيادة المساعدات المالية الأوروبية المقدمة للشركاء المتوسطيين.[43]

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن الدول المتوسطية وخاصة الجنوبية تتميز بوفرة في الموارد الطبيعية (نفط، غاز، فوسفات)، وتمثل أسواق اقتصادية هامّة لدول شمال المتوسط.

المستوى السياسي:

تدفع دول شمال المتوسط نحو التأسيس والترويج للنمط الديمقراطي في الحكم ودعم التوجهات نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي لدول جنوب المتوسط، وتتجه المقاربة الجديدة في هذا المستوى من خلال دور دول جنوب المتوسط في تغيير الصورة النمطية لمجتمعاتها وشعوبها الخانعة للتسلط والديكتاتورية من خلال الثورات الديمقراطية التي عرفتها كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا ضمن ما يوصف بالربيع العربي "Printemps Arabe" الذي خلق بيئة وسياقات سياسية وإستراتيجية جديدة بين شمال المتوسط وجنوبه.

لكن الوجه السياسي الآخر في الفضاء المتوسطي الذي يشكل حجر الزاوية في العلاقات المتوسطية هو شكل السياسات الخارجية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط، وكيف ينظر الشمال المتطور إلى الجنوب النامّي؟ وكيف تتشكل العلاقات السياسية بين الضفتين؟ وأبرز ملمح لهذه العلاقات هو غياب سياسة خارجية موحدة للدول الأوروبية تجاه دول الضفة الجنوبية، ولم يلعب التوسع والامتداد الذي تشهده مؤسسات الاتحاد الأوروبي دوراً كبيرا تجاه بلورة سياسة خارجية موحدة، فضلا عن ذلك فقد زاد توسع دول الاتحاد الأوروبي نحو شرق أوروبا لتشمل دولاً كانت تتبع للاتحاد السوفييتي السابق مثل بولندا والتشيك، و هو ما يخلق بيئة معقدة لبناء سياسة خارجية موحدة في العديد من القضايا المهمة [44] (قضية كوسوفو، الحرب على العراق، الثورات العربية...)

المستوى الإنساني:

حركة الهجرة المكثفة والتجمعات المكثفة من مهاجري دول جنوب المتوسط في دول شمال المتوسط وما تخلقه هذه الدينامية من حراكات سياسية وحضارية وثقافية معقدة ومركّبة، ومشكلات الاندماج الاجتماعي والسياسي في دول الشمال.

المشاريع الإستراتيجية المتوسطية: البحث عن شراكة أورو متوسطية في ظل الإقليمية الجديدة:

يمكن دمج المتغيّرات الإستراتيجية في المشاريع الكبرى التي تسعى لصياغة أو إعادة صياغة المنطقة المتوسطية كمسار برشلونة أو المشروع الشرق الأوسطي أو مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، لأنها مشاريع تتسم بالشمولية لكل الأبعاد التي تدخل في صياغة الإستراتيجية سواء الأبعاد الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية والثقافية، وتأتي أهمية هذه المشاريع من خلال محاولتها تطوير مقاربة جديدة في السياسة الخارجية الأوروبية لبناء علاقات الجوار الأوروبي(The European Neighborhood Policy (ENP تتكيّف مع متطلبات الإقليمية الجديدة والتي تم إطلاقها بشكل علني بعد مرور عشر سنوات على إعلان مسار برشلونة.[45] (مسار برشلونة والذي يطلق عليه بالشراكة الأورو متوسطية -Euro-Mediterranean Partnership الذي انطلق رسميا سنة 1995 من أجل صياغة مفهوم شمولي لمنطقة حوض المتوسط بمضامين أمنية وإستراتيجية واقتصادية وثقافية واجتماعية والسعي إلى بناء منطقة للتبادل الحر، وجعل البحر المتوسط فضاءً للرخاء والاستقرار والسلام.

مشروع الشراكة الأورو متوسطية في ظل مسار برشلونة

إن المشروع الأورو- متوسطي الذي انطلق في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي جاء استجابة لما طرحته الإقليمية الجديدة من متغيّرات في البيئة الدولية و الإقليمية التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة اتسمت بطموح أمريكي للقيام بدور الفاعل المهيمن على المستوى الدولي و رغبة أوروبية في التوسع شرقا و جنوب المتوسط لإعادة صياغة الترتيبات الدولية و الإقليمية التي تتماشى مع هذه المرحلة.

لم يبدأ المشروع المتوسطي من مؤتمر برشلونة 1995 بل هو امتداد لاجتماعات بدأت منذ 70 و تطورت في 80 في إطار السياسة المتوسطية الشاملة (72 -87) Approche globale méditerranéenne التي حلت محل الحوار العربي – الأوروبي.[46]

ثم الدعوة إلى السياسة المتوسطية الجديدة (89-95) Nouvelle politique méditerranéenne و كذا مبادرة الأمن و التعاون في المتوسط (91-92) و الحوار 5+5 ثم البدء في مرحلة جديدة لإنشاء شراكة أوروبية متوسطية، تبلورت أهدافها من خلال إعلان برشلونة في نوفمبر 1995[47] لتتواصل الجهود بعد فشل مسار برشلونة من تحقيق أهدافه بطرح مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط في ظل عالم دخل مرحلة الإقليمية الجديدة بكل أبعادها .

و توجت الجهود التي بذلت من طرف كل من فرنسا – إيطاليا – إسبانيا بعقد مؤتمر متوسطي نتيجة الاجتماعات و الندوات التي سبقت المؤتمر بقليل و التي يمكن حصر بعضها فيما يلي :

- اجتماع المجلس الأوروبي في جزيرة كورفو اليونانية في جوان 1994 خلص إلى ضرورة دعم السياسات المتوسطية الجديدة.
- اقتراح اللجنة الأوروبية بتأسيس الشراكة في أكتوبر 1994
- توضيح مبادئ الشراكة في ديسمبر 1994
- اجتماع المجلس الأوروبي في مدينة "كان "الفرنسية تمهيد بمؤتمر برشلونة.

بعد هذه الجهود تم الإعلان الرسمي عن انعقاد المؤتمر في 30/29 نوفمبر 1995 ببرشلونة الاسبانية وضمّ 15 دولة من الاتحاد الأوروبي و12 دولة أخرى متوسطية من بينها الجزائر والمغرب وتونس.[48]

و أعلنت الدول الأوروبية المتوسطية عن مشروع الشراكة الشاملة في كل الاتجاهات من اجل تأسيس كيان متوسطي موحد، لهذا حدث تطور مهم في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحوض المتوسط و بدأ الحديث عن سياسة متوسطية لأوروبا Politique méditerranéenne de l'Europe جسدتها توصيات القمة الأوربية المنعقدة في مدينة **"إسن"** الألمانية في ديسمبر 1994 التي وضعت نواة الشراكة الأوروبية - المتوسطية.[49]

1- أبعاد الشراكة الأورو متوسطية في إطار مسار برشلونة:

يعتبر مسار برشلونة مشروعا استراتيجيا لصياغة العلاقات في حوض المتوسط وفقا للمقاربة الأوروبية، والسعي للحد من الاختراق المتكرر للإستراتيجية الأمريكية للمنطقة التي تصفها استراتيجياً بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولقد حاولت فرنسا قيادة هذا التوجه باعتباره إستراتيجية دفاعية من خلال إنشاء المنتدى المتوسطي سنة 1994 وأُطلق على المشروع بالشراكة الأوروبية المتوسطية.

و تعود هذه الدعوة من طرف الاتحاد الأوروبي لتخوفه من فقدان مركزه في السلم القوى الدولية و يعود قبول الدول المتوسطية بالشراكة نتيجة الاستياء العربي من انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد و البحث عن سند دولي جديد بعد غياب المظلة السوفيتية.[50]

كما جاء الإدراك الأوروبي للأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط بوصفه المجال الطبيعي والمباشر للنشاط الأوروبي للعديد من الاعتبارات أهمها: المسالة الأمنية، الهجرة غير الشرعية، التخوف الأوروبي من تعاظم الدور الأمريكي في المنطقة بعد مؤتمر الدار البيضاء في 1994 و مؤتمر عمان 1995.

جاءت المبادرة كرد فعل و استجابة لمشروع الشرق الأوسط الجديد للبحث عن أفضل الترتيبات الإقليمية التي تتجاوز الفضاء الاقتصادي العربي و تحضر لترتيبات شرق أوسطية و متوسطية جديدة.[51]

وتعبّر الشراكة الأورو متوسطية عن نموذج من نماذج التعاون الإقليمي الجديد الذي لا يتجاوز الإطار الإقليمي المتعلق بالجوار الإقليمي فحسب، بل تسعى لأن تكون إستراتيجية شاملة لتحقيق أهداف متعددة سياسية وأمنية واقتصادية، من خلال مشاركة دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على حد سواء.

تهدف الشراكة الأورو متوسطية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بحلول عام 2010 و التي تمّ تمديدها لعام 2015، بحيث تعهدت دول المنتدى المتوسطي بتعزيز تعاونها على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والفكرة الأساسية هو المساهمة في تنمية دول جنوب المتوسط ومساعدتها على تجاوز مشكلاتها الاقتصادية، والسعي نحو انفتاح هذه الاقتصاديات وتشجيع التبادل بين دول الجنوب فيما بعضها، وليس فقط بين دول الشمال والجنوب.

وجاء مؤتمر برشلونة سنة 1995 ليمثل الإطار المؤسس لاتفاقية الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وتجدر الإشارة إلى أن بعض دول المغرب العربي أبرمت اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية بحيث كانت البداية مع تونس سنة 1995، ثم المغرب سنة 1996، ثم الجزائر سنة 2002، ويمكن إيجاز الخطوط العريضة للمشروع فيما يلي:

سياسياً وأمنياً:

يستند إعلان برشلونة في شقه السياسي على إبراز التوجه نحو دعم الخيار الديمقراطي في الأنظمة للدول المتوسطية، وذلك بالرغم من غموض آليات تطبيق هذا الخيار على الدول غير الديمقراطية، مع الإقرار باحترام ضوابط العلاقات الإقليمية كاحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها والالتزام بعلاقات حسن الجوار.[52]

وأقرّ إعلان برشلونة بالعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقواعد مبادئ القانون الدولي، واحترام مبدأ المساواة المطلقة بين الأطراف، والوفاء بما تعهدته الدول تجاه قضايا حقوق الإنسان كحرية التعبير، وحرية الفكر، وحرية ممارسة الأديان، وإلغاء التمييز بين الأعراق والجنسيات واللغات، والأديان.[53]

أما من الناحية الأمنية: فإن إعلان برشلونة أعطاها أهمية كبيرة من خلال الدعوة إلى:

- العمل على تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته، والعمل على خلق إمكانية المكافحة المشتركة نظراً لتوسع عمليات الجريمة المنظمة.
- العمل على تعزيز الأمن في المنطقة المتوسطية من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، والانضمام إلى المعاهدات الدولية لعدم الانتشار النووي.

اقتصادياً:

أمّا على الصعيد الاقتصادي فكان مشروع برشلونة يهدف إلى مجموعة من الأهداف يمكن أن نجملها في:[54]

- إقامة منطقة اقتصادية مزدهرة، والتأكيد على ضرورة خلق تنمية اقتصادية متكاملة في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- تسريع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين المستوى المعيشي للسكان، وخفض الفوارق الاقتصادية والتنموية بين البلدان الأوروبية ودول جنوب المتوسط.
- تشجيع التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى أقر مسار برشلونة مجموعة من الخطوات الضرورية في المجال الاقتصادي والمالي تتمثل في:

- إنشاء منطقة تجارة حرة.
- زيادة التعاون الاقتصادي والمالي من خلال الاستثمارات الخارجية.
- تشجيع الحوار الأورو متوسطي في مجال سياسات الطاقة.
- زيادة المساعدات المالية الأوروبية للشركاء المتوسطيين..

من خلال طرح برنامج المعونة المتوسطية في جويلية 2003 و الذي يقدم مساعدات في شكل منح لتنفيذ برامج إقليمية على المسار الإقليمي أو تنفيذ برامج إصلاح سياسي، اقتصادي و اجتماعي على المسار الثنائي.[55]

اجتماعيا وثقافيا:

أما على الصعيد الاجتماعي والثقافي فأهم النقاط التي جاءت في مسار برشلونة كانت تؤكد على:[56]

- أهمية الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان ضروريان كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب والتأكيد على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في هذا المجال.
- التأكيد على ضرورة تطوير قطاع الصحة ودوره في تنمية الموارد البشرية، مع ضرورة احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.
- التعاون في مجال تخفيف الضغوط الناجمة عن الهجرة ووضع برامج محلية وطنية للتدريب المهني وإيجاد فرص عمل محلية.
- محاولة دعم المؤسسات الديمقراطية لحماية دور القانون والمجتمع المدني.
- التعاون من أجل حل المشاكل المترتبة عن الهجرة غير الشرعية.

و يمكن رصد بعض الجهود التي بذلت على صعيد العمل لدفع التواصل الثقافي و الفكري بين بلدان المتوسط لعل أهمها طرح فكرة استحداث ميثاق شرف إعلامي عربي - أوروبي كمحاولة لخلق نوع من الاقتناع لدى كل من العرب و الأوروبيين بضرورة تعاونهما للدفاع عن القضايا المشتركة .

كانت هناك العديد من الخطوات الإيجابية التي تمكن الطرفان من تجسيدها على هذا المستوى يمكن إجمالها فيما يلي

- برنامج التراث الأورو متوسطي و تجسد في اجتماع رودس (اليونان) 1998 أطلق 16 مشروعا و في 2001 تم تشجيع الحوا ر الثقافي الأورو متوسطي بتمويل من ميدا MEDA.

- إنشاء "مؤسسة أنالينـد" للحوار بين الحضارات في ديسمبر 2003.

- التعاون الأورو متوسطي في المجالات الثقافية والإعلامية : التعاون بين مجلة السياسة الدولية العربية والمجلة الاسبانية Cuatro Semana والمجلة الفرنسية La Mediterranée لتعزيز التعاون بين صحافيي المتوسط.

- وفي إطار إنعاش حوار الثقافات و محاربة صدام الحضارات، عبّرت 15 دولة عضو داخل الاتحاد الأوروبي عن رفضها بشدة فكرة الخلط بين الجماعات الإرهابية و الجماعات المتطرفة في العالم العربي و الإسلامي، كان ذلك في قمة بروكسل 21 ديسمبر 2001 .

لهذا و منذ أحداث سبتمبر 2001 ، عملت دول الإتحاد على تفعيل الشراكة و تعزيز حوار الثقافات مستنكرة تصريحات الرئيس الإيطالي برلسكوني في سبتمبر 2001 حول تفوق القيم الغربية على القيم الأخرى[57]

و تمحورت الجهود للحفاظ في هذا الإطار على العلاقات بين الطرفين في قرار المفوضية الأوروبية بمد برنامج TEMPUS برنامج لما وراء التعاون الأوروبي في ميدان التعليم الجامعي و هو البرنامج المعروف Programme transméditerranéen de coopération pour l'enseignement supérieur ، و الذي ضم 9 بلدان من جنوب الضفة : الجزائر، المغرب، تونس ، سوريا ، الأردن، لبنان، السلطة الفلسطينية، مصر، إسرائيل، من خلال إنشاء مؤسسة أوروبية - متوسطية للتعليم العالي و يتم دمج هذا المشروع في برنامج ميدا وخصص له 43 مليون يورو بين 2003-2004 ، هذا التوسع يؤدي إلى تفعيل التعاون التعليمي بين الضفتين في إطار برنامج : Phare- Tacis-Tempus لتكييف الأنظمة الجامعية لبلدان أوروبا الوسطى وجمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق بهدف خلق تآلف بين الجامعات و تنشيط قوى التبادل الأكاديمي و الحراك الطلابي بين ضفتي المتوسط.[58]

رغم هذه الجهود يبقى هناك اختلاف في الرؤى بين الأطراف الأورو متوسطية حول بعض المفاهيم الاجتماعية و الثقافية ، كحقوق الإنسان، الديمقراطية، التسامح، حكم القانون.....الخ

ويمكن القول أن المجالات الثلاث السابقة الذكر، مثّلت القاعدة الأساسية لمشروع الشراكة الأورو متوسطية لا سيما على المسار المغاربي و بوجه الخصوص مع كل من الجزائر وتونس والمغرب، بحيث تميزت الاتفاقية لهذه المنطقة بالعناصر التالية:

1. إقامة منطقة تجارة حرة و تمديدها بحلول سنة 2015، خلال هذه الفترة تختفي الرسوم الجمركية بشكل تدريجي، فنجد أن حجم التخفيضات الجمركية بالنسبة لتونس وصل في نهاية المرحلة إلى 6 % من الناتج الوطني الخام، أما بالنسبة للمغرب فوصل إلى حدود 10 % من الناتج الوطني الخام.
2. تقديم ما يكفي من المساعدات المالية والمعونة الفنية اللازمة لتحديث الصناعة وإعادة هيكلتها، وتم تقديم هذه المساعدات على شكل قروض ومنح ومشاريع في حدود 4.7 مليار دولار، ولقد استفادت المغرب على سبيل المثال من 630 مليون يورو ضمن برنامج "ميدا" ما بين 1996-1999 تم توظيفها في تمويل 30 مشروع.

أما بالنسبة للشراكة الأورو متوسطية مع الجزائر فتتميز بخصوصية عن مثيلاتها في المغرب وتونس، فقد تأخرت إلى سنة 2002، بحيث بدأت في كل من المغرب وتونس 1995 و1996على التوالي، وقد يرجع ذلك إلى العزلة التي عانت منها الجزائر جراء الأزمة الداخلية، وقد استفادت الجزائر في إطار المساعدات المالية لبرنامج ميدا من 640 مليون يورو من البنك الاستثماري الأوروبي، وجّهت نحو القطاعات التالية:

1. البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية (60 %)
2. إدارة المياه (11%)
3. الزراعة والصيد (9 %)

4. قطاع الطاقة (7 %)

وبدخول اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية حيز التنفيذ، قامت الجزائر بعملية التفكيك الجمركي وصولاً إلى إعلان منطقة التبادل الحر التجاري بحلول 2010، وتبرز أهمية الشراكة الأوروبية الجزائرية باعتبار الجزائر شريك مهم جدا للجانب الأوروبي من خلال وارداتها التي تتجاوز 5.9 مليار دولار ما يقارب نسبة 59.39 % من حجم الواردات، و صادرات بقيمة 12.34 مليار دولار ، ما يقارب 64.52 % من حجم الصادرات الإجمالي في سنة 2001.[59]

2- إستراتيجية الجوار الأوروبي: Stratégie européenne de voisinage

تعتبر سياسة الجوار الأوروبي نقطة الارتكاز الأساسية في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية الشاملة، والتي تقر بأهمية متغير الاعتماد المتبادل في تعريف الأمن بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحيث تم ترجمة هذه الإرادة من خلال اقتراب التعددية الفاعلة Effective Multilateralism بحيث يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذا الاقتراب صياغة شبكة من العلاقات التعاونية مع دول شرق أوروبا ودول جنوب المتوسط، وخلق مجتمع أمني متوسطي متشابك بعد إدراك الدول الأوروبية أن أمنها لا يتحقق بمعزل عن دول الجوار المتوسطي، وخاصة بعد دعوة المجلس الأوروبي إلى تحسين العلاقات مع أوكرانيا و مولدافيا وبيلاروسيا ودول جنوب المتوسط.

وتتضمن سياسة الجوار كذلك مضامين للاستفادة من المشاركة في تقوية الأمن والاستقرار والالتزام بالقيم المشتركة وحكم القانون والحكم الراشد والديمقراطية، واقتصاد السوق والتنمية المستدامة، بحيث يتحول الحوض المتوسطي إلى منطقة استقرار وأمن ورخاء اقتصادي.

إن سياسة الجوار الأوروبي آلية تتضمن مجموعة من المراحل والبرامج من أجل إنجاحها وأهم محاورها هي:[60]

1. المرحلة الأولى التي أطلقت في شهر ماي 2004 والتي تسمى بالورقة الإستراتيجية وتتضمن النطاق الجغرافي ومنهجية العمل على تطبيق سياسة الجوار الأوروبي فيما يخص قضايا توفير الدعم المالي وخاصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتجارة والطاقة.
2. المرحلة الثانية بداية من 9 ديسمبر 2004 وتضمنت خطط العمل التي تسعى إلى جعل الجوار المتوسطي أكثر تعاوناً وتفاعلاً عبر التركيز على الحاجات لكل طرف على حدة بحيث تؤخذ قضايا الإصلاح الوطني في قائمة الأولويات مع ضرورات تطوير التعاون الاقتصادي والسياسي.
3. المرحلة الثالثة التي بدأت مع بداية سنة 2007 و تتضمن آلية مالية جديدة لتعويض برنامج ميدا.
4. المرحلة الرابعة وتتضمن إعداد تقارير حول مستويات التقدم في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية ومدى التقدم في القضايا ذات الأهمية القصوى.

جاءت سياسة الجوار الأوروبي كإستراتيجية أوروبية لتجديد إطار برشلونة مع دول الجوار المتوسطي، بحيث تسعى إلى إعادة النظر في الآليات الموجودة مثل برامج ميدا واستبدالها بآلية جديدة (الجوار الأوروبي واداة الشراكة) ويعتبر الأوروبيون أن سياسة الجوار سوف تكون أكثر شفافية وفعالية من عملية برشلونة لأنها تعطي للجانب الأوروبي القدرة على الرقابة والمحاسبة مع زيادة الالتزام بالمسؤوليات تجاه المشاركة في هذه السياسة.[61]

وترتكز سياسة الجوار الأوروبي على مفهوم المشروطية الإيجابية Positive Conditionality التي تعني مقايضة المساعدات الاقتصادية والمالية بالإصلاح الاقتصادي والسياسي، وتميزت المشروطية ضمن إطار سياسة الجوار بأنها أكثر وضوحا واتساقا بحيث اتخذت لذلك معايير واضحة، فبالرغم من أن سياسة الجوار مقاربة جيو سياسية إقليمية مثلها مثل مقاربة الشراكة الأورو متوسطية إلا أنها تجمع في إطارها دولاً متباعدةً جغرافياً ومختلفة سياسيا واقتصاديا، في حين أن المقاربة الإقليمية للشراكة الأورو متسوطية تنطلق من افتراض مفاده أن الدول المتوسطية تتجاور تاريخياً كما هي جغرافياً.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة الجوار الأوروبي تقوم على العلاقات الثنائية بشكل أكبر إذا ما قارنها إطار برشلونة الذي يقوم على الإقليمية المتعددة الأطراف.

ويمكن القول أن سياسية الجوار الأوروبي كإستراتيجية أورو متوسطية جاءت من أجل توسيع دائرة الأمن حول أوروبا نحو الشرق من أجل تحسين العلاقات مع دول الجوار على أساس القيم المشتركة، وتجنب تفتيت أوروبا من خلال تقوية العلاقات الإستراتيجية مع أوروبا الشرقية كأوكرانيا ومولدافيا وبيلاروسيا ودول جنوب المتوسط، وتم الإقرار بذلك في قمة المجلس الأوروبي في كوبنهاجن في ديسمبر 2002، ومن خلال هذه السياسة الجديدة التي تتجاوز مسار برشلونة وتتلاءم أكثر مع التوسع الذي حدث في أعضاء دول الاتحاد الأوروبي. وحتى بالنسبة لدول المغرب العربي التي استفادت من توسيع حجم صادراتها الزراعية عن طريق التخفيف من القيود الجمركية نحو دول الاتحاد الأوروبي إلا أنها مورست ضد صادراتها قيودا كمية قاسية جدّاً.

3 - **تقييم الشراكة الأورو متوسطية في ظل مسار برشلونة:**

بالرغم من أهمية الإطار الذي خلقته صيغة الشراكة الأورو متوسطية من أجل التعاون بين دول الحوض المتوسطي، إلا أنه وبعد مرور حوالي 17 سنة من انطلاقها اتضح أن الحصيلة جاءت متواضعة جداً.[62]

فعلى الصعيد السياسي والأمني:

ظل المشروع الذي طرحته ألمانيا في مؤتمر شتوتجارت 1999 باسم ميثاق السلام و الاستقرار كأحد المشاريع المحورية في الشراكة دون توقيع من طرف ضفتي المتوسط ، ويعود ذلك إلى إخفاق عملية السلام في الشرق الأوسط، وتأثر الشراكة بالدور غير الفعال للدول الأوروبية في الضغط على دول الجنوب في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودعم منظمات المجتمع المدني، كما اعتبر الجانب العربي أن هذا المسار يفتقر لآلية التعامل مع الصراعات الراهنة و على رأسها الوضع في الشرق الأوسط و أهمها :

أ/ ملف تسوية الصراع العربي الإسرائيلي:

ظل إخفاق عملية السلام في الشرق الأوسط السبب الرئيسي في تعثر مسار الشراكة الأورو المتوسطية في بعدها السياسي و الأمني.

إن تجاهل الصراعات القائمة في المنطقة و التي طرحها مؤتمر شتوتجارت أفقد عملية برشلونة أهميتها لأنه يتعارض أصلا مع مضمون الإعلان وساهم في مقاطعة كل من سوريا و لبنان حضور مؤتمرات وزراء الخارجية للإتحاد الأوروبي احتجاجا على سياسة إسرائيل في المنطقة.

ففي أكتوبر 2001 عبّر الإتحاد الأوروبي عن رغبته في استئناف المفاوضات العربية - الإسرائيلية مطالبا أن تتركز على العناصر التالية :

- التفاوض وفق قرارات الشرعية الدولية (قراري مجلس الأمن 242 و338)
- حق إسرائيل في الوجود سلميا داخل حدود آمنة و معترف بها دوليا
- حق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال و إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية.
- التفاوض حول قضايا الوضع الدائم : القدس، اللاجئين، المستوطنات ، استنادا إلى تطبيق مجمل توصيات تقرير ميتشل .
- تطبيق نفس المبادئ في تسوية الصراع على المسار السوري و اللبناني.

و في اجتماع كاسيرس بإسبانيا في 11 فيفري 2002 أعرب وزراء خارجية الإتحاد عن رفضهم للحل الأمني كأسس لحل الصراع و الذي تفضله الحكومة الإسرائيلية بل ركزوا على البعد السياسي بإحداث صدمة ديمقراطية و أن الحل يكمن في وجود دولتين بإعلان نشوء الدولة الفلسطينية[63]

ب/ الملف العراقي:

قبل سقوط النظام العراقي لم تكن أوروبا مختلفة مع فكرة زيادة الضغط على بغداد بقبول عودة مفتشي الأمم المتحدة طبقا لقرارات مجلس الأمن، إلا أن دول الإتحاد انتقدت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة واصفة إياها بالأحادية النفعية.

و عقب أحداث سبتمبر 2011 بدا واضحا أن تقاربا بين القارتين بدأ يلوح في الأفق إلا أنها كشفت عن تباعد الشريكين حول مسائل الشرق الأوسط و هذا بسبب :

- تطور الخلافات بين الطرفين حول مجموعة من القضايا مثل: مشاكل التلوث البيئي، الأمن الغذائي، عقوبة الإعدام، محكمة الجنايات الدولية، التجارة الخارجية....الخ
- اختلاف الإقترابات في التعامل مع العلاقات الدولية، فأوروبا مازالت متمسكة بالنهج التعددي لتسوية الصراعات فيما تعمل الولايات المتحدة لتطوير استراتيجية أحادية الجانب[64] تكرس الهيمنة الانفرادية على النسق الدولي.

رغم ذلك تباينت المواقف الأوروبية حيال هذا الملف فيما بعد، فقد شاركت كل من بريطانيا وبولندا إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضد العراق، فيما رفضت كل من فرنسا و ألمانيا ذلك.
بل طالب الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك واشنطن بسحب جيوشها من العراق. و عند وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما للسلطة في 2008 أعلن عن رغبته في سحب قواته وسانده في ذلك الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي حيث قام بزيارة خاطفة إلى العراق في 10 فيفري 2009 لاستعادة العلاقات التي كانت قائمة بين باريس و بغداد في عهد صدام حسين. (2)

في السنوات الأخيرة لم يعد للإتحاد الأوروبي أي دور فعال في الملف العراقي بل اكتفت بروكسل بإصدار بيانات في المناسبات تؤيد فيه ما حدث أو تنتقده أو ترفضه دون أن يتعدى ذلك حدود القول دون الفعل.

كل ما اهتمت به أوروبا في هذا الملف له علاقة بنشاط التنظيمات الأصولية، حيث كانت تتردد معلومات عن التحاق قسما كبيرا من المسلمين الأوروبيين من الذين كانوا في الشيشان، البوسنة، أفغانستان قد توجهوا إلى العراق و قد يعودون لاحقا إلى دولهم للقيام بأعمال إرهابية.

ج/ ملف الإرهاب:

ظل الاختلاف الأوروبي و العربي قائما حول تعريف محدد لظاهرة الإرهاب من قبل ممثلي ضفتي المتوسط، ففي الوقت الذي تعتبر الدول العربية كفاح جماعات المقاومة الفلسطينية بأنها مقاومة مشروعة ضد المحتل، تراه بعض الدول الغربية أعمالا إرهابية تتطلب تنسيق الجهود للقضاء عليها و التصدي لها. غير أنه تم اتفاق الجانبين من حيث المبدأ على مشروعية المقاومة المسلحة ضد المحتل، في هذا الإطار طالبت الدول بوضع أسس تعاون أمني فعال يساعد على استئصال ظاهرة الإرهاب من جذورها.[65]

أمّا على مستوى الشراكة الاقتصادية والمالية

فقد سجلت محدودية التعاون الإقليمي الذي شكل 10 % فقط من الشراكة الأور متوسطية، وأصبح واضحا أن التعاون الأورو متوسطي لم يكن في صالح الدول العربية المتوسطية لأن حصتها من المساعدات المالية لم تتجاوز 1 % مما قدمته الدول الأوروبية، في الوقت الذي حصلت فيه إسرائيل على 9 % من إجمالي المخصص لدول الجنوب مجتمعة.[66]

وعلى الرغم من إطلاق مسار برشلونة، فإن التأثير الأوروبي في الحوض المتوسط ظل متواضعا، وخاصة بعد دخول الولايات المتحدة على الخط من خلال المشاريع الاستراتيجية التي أطلقتها في الحوض المتوسطي لاحتواء المنطقة والتخفيف من الاستفراد الأوروبي بالمنطقة.

بالإضافة إلى ذلك فإن دوافع الاتحاد الأوروبي كانت تهدف من وراء طرح مسار برشلونة هو العمل على خفض مصادر عدم الاستقرار واللاأمن الوافدة من جنوب المتوسط، وبذلك سيطرت الأهداف الأمنية والسياسية في المقاربة الأوروبية للشراكة المتوسطية بحيث تم التغاضي عن الأهداف الأخرى كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول جنوب المتوسط وبدا أن المساعدات الاقتصادية والمالية ومنح برامج "ميدا" كانت مجرد أدوات اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية وأمنية.

اتضح مما تقدم أن هذه الشراكة لا يزال أطرفها بعيدين عما نص عليه إعلان برشلونة من مبادئ وأهداف فقد اجمع الكثيرون من دول شمال وجنوب المتوسط أن المسار كان واعدا لكن النتائج بقيت ضئيلة على المستويين العربي و الأوروبي:

<u>على المستوى العربي :</u>

- يرى هذا الجانب أن أسباب التراجع تتمثل في ضعف الموقف السياسي للاتحاد الأوربي بصدد تطورات الوضع في المنطقة العربية وتبعيته للموقف الأمريكي، بينما يسعى الطرف الأوروبي للفصل بين الجانبين السياسي والاقتصادي لعملية الشراكة من اجل تمرير الأخير، في حين ترى الدول العربية ضرورة تلازم الجانبين .

- ترى الدول العربية أن الاتحاد الأوروبي عقد اتفاقات شراكة مع كل من تركيا، قبرص، إسرائيل، مالطا، بينما بقيت الاتفاقات مع الدول العربية متعثرة باستثناء تونس، المغرب ، الأردن ، مصر، ذلك لأنه يصر على شروطه الاقتصادية الصعبة التي تعيق انجاز شراكة متكاملة مع دول الجنوب.

- لا يوفر الاتحاد الأوروبي للدول العربية المتوسطية المساعدات المالية والاقتصادية المطلوبة لمساعدتها في برامج التكيّف الهيكلي لاقتصاداتها .

- تخشى الدول العربية المتوسطية ربط حماية حقوق الإنسان بالجوانب الاقتصادية كذريعة للتدخل الأوربي في الشؤون الداخلية لدول الجنوب[67]

- هذا فضلا عن كون الدول العربية لا تعمل كمجموعة واحدة ولم تتحمس من اجل تنفيذ البرامج والأنشطة المتعددة الأطراف حيث يصل حجم التجارة بينها 14% من مجموع تجارتها بينما تشكل تجارتها مع الاتحاد الأوربي أكثر من نصف مجموع تجارتها الخارجية، حيث تتم الشراكة في إطار تنسيق ثنائي بين كل دولة عربية متوسطية على حدة و بين الاتحاد الأوروبي ممثلا في المفوضية الأوروبية ككل.

- تأتي هذه الشراكة الثنائية في ظل صعود دول الشمال في إطار مؤسسة الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي تفتقر فيه دول الجنوب للطابع المؤسسي يعكس المستوى المتدني من التكامل الإقليمي بين

دول الجنوب في ظل التأثير المحدود للمنظمات الإقليمية العاملة فيها في مقدمتها جامعة الدول العربية وتراجع الاتحاد المغاربي رغم الدعوات الأخيرة لإعادة تفعيله، مما عمق من اتساع الفجوة بين الجانبين [68]

- وجود مظاهر عدم الاستقرار بين الدول العربية مع وجود بعض الأنظمة التي تفتقر للشرعية وهو ما نتج عنه الحراك الثوري الذي تعرفه المنطقة العربية اليوم.

- تعثر المسيرة السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وانعكاساتها على المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي مما سبب بطء التعاون في إطار الشراكة رغم تقديم الاتحاد مساعدات مالية لطرفي الصراع إلا انه لم يقدم مساهمة فعالة لحل الصراع.

- التوسع في عضوية الاتحاد وإعطاء أهمية لتنمية دول شرق أوروبا [69] التي انضمت إلى الاتحاد في إطار ما عرف بسياسة أوروبا الجوارية Politique européenne de voisinage.

على المستوى الأوروبي :

- يرى الاتحاد الأوروبي أن الدول العربية مطالبة بإعادة تأهيل اقتصاداتها وإصلاح هياكلها الاقتصادية التي لم تأخذها بجدية مما يؤخر تأهيلها للدخول في شراكة مع الدول الأوروبية.

- عدم اهتمام الدول العربية المتوسطية بالقضايا التي يثيرها الاتحاد الأوروبي خاصة تلك التي تثيرها مؤتمرات التعاون الأورو متوسطية كالحوار السياسي، الديمقراطية و حقوق الإنسان، حق الانتقال و قضية الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة بكل أشكالها، التهديدات الأمنية و الإرهاب، حماية البيئة، التعاون الإقليمي...

- يرى الاتحاد الأوروبي أن عدم الاستقرار السياسي والتأخر التكنولوجي والاقتصادي لدول الجنوب يحول دون اجتذاب الاستثمارات المباشرة الأوربية والدولية[70].

و عليه أصبح الحوار بين دول الضفة الجنوبية ودول الاتحاد الأوربي حوارا غير متكافئا لاسيما بعد استكمال مشروع الاندماج الأوروبي.

مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط في ظل الإقليمية الجديدة

جاء إنشاء مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بدعوة من الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy في خطاب مدينة تولون Toulon في 7 فيفري 2007 خلال حملته الانتخابية أطلق عليه في البداية الاتحاد المتوسطي L'Union Méditerranéenne موازيا للإتحاد الأوروبي.

كان الهدف من هذا المشروع هو صياغة ترتيبات جديدة لعلاقات أوروبا بمحيطها الجنوبي مع رد الاعتبار و تثمين سياسة فرنسا المتوسطية La Politique Méditerranéenne de la France لإعادة هندسة الفضاء المتوسطي.[71]

فمنذ 2001، حاولت الدول الأوروبية المجاورة لحوض المتوسط إعادة تفعيل الحوار 5+5 تلتها مبادرة إحياء الحوار العربي الأوروبي في أفريل 2006 عشية نهاية عهدة الرئيس الأسبق جاك شيراك Jacques Chirac، ثم مبادرة تدعيم الشراكة الفرنسية - المغاربية في مارس 2007 و المنتدى المتوسطي ل 11 دولة و المعروف بالمنتدى الفرنكو - المصري لتوسيع الحوار من 5+5 إلى 6+6 ليشمل مصر و اليونان مع العمل أن لا تدخل هذه المبادرات كمنافس لمسار برشلونة بل تعد امتدادا لها.

ومنذ خطاب مدينة تولون" ظل مشروع الإتحاد من اجل المتوسط" يثير جدلا في كل الأوساط السياسية المحلية (اليمينية، اليسارية، تيار الوسط) و الأوربية و العربية.

محليا:

برر المستشار الخاص للرئيس الأسبق و محافظ سابق للتخطيط في احد لقاءاته أن مستقبل أوروبا مرهون بالمتوسط: " L'avenir de l'Europe se joue en Méditerranée" و هي مقولة استقاها من أفكار كل من : A.Camus ; Valery ; F. Braudel

بينما عبّرت مرشحة اليسار السابقة S. Royale عن مواقف حذرة حيال المسألة على الرغم من تأكيدات D. Strauss Kahn، الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي على ضرورة توسيع أوروبا باتجاه الجنوب باعتبار أن المنطقة تمثل العمق الإستراتيجي لأوروبا، فيما أكد اليميني Michel Barnier وزير الخارجية السابق المقرب من جاك شيراك في ماي 2005 ضرورة بناء منطقة سلام و امن بين شعوب المتوسط. Jean Robert Henry : La Méditerranée de Sarkozy, 20/21 février 2012

أوروبيا:

عبّرت كل من إيطاليا و إسبانيا عن اهتمام محتشم حيال المبادرة، حيث حاولت مدريد طرح مشروع برشلونة 2. من جانبها اعترضت ألمانيا على الصيغة الأولى للمبادرة التي تقتصر العضوية فيها - من الجانب الأوروبي - على الدول الأوروبية المتوسطية فقط. وأكدت المستشارة الألمانية" أنجيلا ميركل " أن المبادرة بهذه الصيغة سوف تحدث انشقاقا داخل دول الاتحاد الأوروبي بين الدول المتوسطية والدول غير المتوسطية، وأن ما يحدث في البحر المتوسط يهم دول الاتحاد جميعا ويجب الاتفاق عليه وتنسيق الأنشطة فيه بين كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما أعلنت ميركل عن خشيتها من أن تستخدم أموال الاتحا د الأوروبي لصالح عدد محدود من الدول الأعضاء (فرنسا) ومستعمراتها السابقة[72].

وإزاء الضغوط الألمانية التي انضمت لها دول أوروبية أخرى، وافق الرئيس ساركوزي في اجتماع دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل في مارس 2008 على تعديل مبادرته لتشمل العضوية فيها كافة الدول الأعضاء في الاتحاد وليصبح اسم المبادرة بدلا من " الاتحاد المتوسطي "هو " عملية برشلونة :الاتحاد من أجل المتوسط"Barcelona Process: Union for the Mediterranean، فيما رفضت "أنجلينا ميركل" أن يتم استبعاد ألمانيا من الساحة المتوسطية[73].

عربيا:

اتضح أن المبادرة يكتنفها الغموض، و كانت زيارة ساركوزي للمنطقة المغاربية في نوفمبر 2007، لتدعيم موقفه مخيبة للآمال، رغم تأكيده في خطاب له بمدينة طنجة 23 أكتوبر 2007، عن الجانب النفعي للمبادرة ليكون "اتحادا للمشاريع المشتركة". كما أثارت مشاركة إسرائيل في المبادرة مجموعة من الاعتراضات والتحفظات من طرف بعض الدول العربية، التي عبرت عن مخاوفها من أن تعطي المبادرة فرصة مجانية لإسرائيل للتطبيع مع الدول العربية. في حين تحفظت دول عربية أخرى على الدخول مع إسرائيل في (اتحاد متوسطي) وهو أحد الأسباب التي قيل أن بسببها تم تغيير اسم المبادرة (من الاتحاد المتوسطي) إلى "الاتحاد من أجل المتوسط".

غير أن المبادرة جاءت لتعكس سعي فرنسا لتعزيز دورها في المنطقة المتوسطية بإنشاء اتحاد إقليمي، و انطلقت الرؤية الفرنسية لأهمية إنشاء هذا التجمع الإقليمي الجديد من عدة اعتبارات داخلية و خارجية تستجيب لشروط الإقليمية الجديدة

فبالنسبة للاعتبارات الداخلية، تتمثل في إعادة بناء النظام الفرنسي على أسس أكثر كفاءة باستلهام روح و آليات النموذج الأنجلو سكسوني و إغلاق الباب أمام الهجرة غير الشرعية خاصة القادمة من العالمين العربي و الإسلامي.

أما فيما يتعلق بالاعتبارات الخارجية، فتتمثل في الرغبة الفرنسية في القيام بدور المهيمن الإقليمي داخل حوض المتوسط، باعتبار أن المنطقة هي منطقة نفوذ قديمة تريد فرنسا دخولها من جديد من باب آليات الإقليمية الجديدة التي تقوم على عناصر جديدة تختلف عن التفاعلات التي سادت العالم في الإقليمية القديمة من حيث الأبعاد التالية:

- **البعد السياسي:** الصيغة التقليدية تسعى لتحقيق الأمن و السلم، بينما تعمل الجديدة على تدعيم الاستقرار السياسي، و تحقيق التكامل بين وحدات ما بين إقليمية، ما فوق إقليمية و ما دون إقليمية

Néo-régionalisme : interrégonalisme, transrégionalisme, mégarégionalisme

- **البعد الاقتصادي:** تباين مستويات النمو
- **البعد الاجتماعي و الثقافي:** قيام تكامل بين ثقافات متباعدة
- **البعد الجغرافي:** الإقليم ليس بالضرورة مساحة جغرافية متقاربة بل منطقة لتشابك المصالح في محيط غير محدد جغرافيا أو ثقافيا أو تنمويا

و تعود دعوة ساركوزي إلى هذا الاتحاد نظراً لفشل إطار برشلونة الذي ربط بشكل تعسفي بين التعاون والتقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط (حسب رأي ساركوزي).[74] ويمكن أن نجمل أهداف هذا الاتحاد فيما يلي:

1. دفع سياسي جديد وطموح من أعلى المستويات من خلال مبدأ قمة رؤساء الدول الحكومات كل سنتين.
2. إدارة حكم مشتركة تقر بمبدأ المساواة في اتخاذ القرارات بين أعضاء الاتحاد، وعبر رئاسة مشتركة بين بلد من الشمال وبلد من الجنوب ، مع سكرتارية دائمة بالتساوي.
3. إقامة مشاريع كبرى قابلة للتنفيذ ذات بعد إقليمي تكون مفتوحة لجميع الشركاء المهتمين ويجري تنفيذها وفقا لمبدأ الهندسة المتغيرة، والتركيز إشراك القطاع الخاص فيها.

وتمثلت المشاريع ذات الأولوية في:

أ. البيئة والتنمية المستدامة من خلال العمل على إزالة التلوث من البحر المتوسط.

ب. تطوير المواصلات ووسائل النقل بين مختلف مناطق المتوسط بين شماله وجنوبه وغربه وشرقه، وخاصة تطوير خطة الطرق السريعة البحرية.

ت. تطوير شبكة متوسطية للحماية المدنية تتيح حسن المشاركة في مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية .

ويضم الاتحاد من أجل المتوسط جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي وحتى تلك غير المتوسطية، وأصرّ الطرف الأوروبي أن يكون هذا الاتحاد تكملة لمسار برشلونة وليس إلغاء له من خلال تسمية هذا المشروع ب "**عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط**".

كما عبرت القيادة الجديدة الممثلة في الرئيس الفرنسي الجديد "فرانسوا هولند" F.Hollande عن رغبتها في استعادة الحضور الفرنسي في منطقة المغرب العربي بعد سنوات التراجع، و العمل من اجل صياغة ترتيبات إقليمية جديدة مع الضفة الجنوبية للمتوسط باعتبارها العمق الإستراتيجي لفرنسا داخل الاتحاد الأوروبي.

هذا فضلا عن سعي فرنسا لاستعادة موقعها و مكانتها داخل البنية العسكرية لحلف الأطلسي، و لا يعني هذا التسليم بطموحات الهيمنة الأمريكية و إنما المساعدة في بناء نظام متعدد الأقطاب تلعب فيه أوروبا بقيادة فرنسا دور الشريك للولايات المتحدة و ليس دور التابع.[75]

العقبات التي واجهت مبادرة الاتحاد من اجل المتوسط:

واجهت مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط عدة عقبات في مرحلة تأسيسها وانطلاقها و التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- مخاوف تركيا من أن يكون انضمامها للمبادرة بديلا عن طموحها بالحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وهي المخاوف التي تبددت وبالتالي شاركت تركيا في المبادرة.

- تحفظ ألمانيا على أن تكون عضوية المبادرة من الجانب الأوروبي مقصورة فقط على الدول الأوروبية المتوسطية وهو ما تم حله بمشاركة كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دون الأخذ بمعيار جغرافي للمشاركة.[76]

- رفض إسرائيل مشاركة جامعة الدول العربية في المبادرة رغم دعوة أمينها العام حضور اجتماعات الاتحاد، وهو ما تمت تسويته بموافقة إسرائيل مقابل حصولها على منصب أمين عام مساعد، وكذا الخلاف حول مقر الأمانة العامة الذي حسم لصالح مدينة برشلونة.

لقد أشار بعض المحللين إلى أن إنشاء الاتحاد يساعد على انقسام الدول العربية بعدما تمّ رفض حضور ليبيا اجتماعاته التي اعترضت على المبادرة بدعوى تركيزها على القضايا الاقتصادية وتجاهل القضايا السياسية الحيوية ولم تشارك في المبادرة، وحاولت الجزائر الحصول على مكاسب إضافية فاشترطت للانضمام إلى المبادرة اعتذار فرنسا عن حقبة الاستعمار الفرنسي لها، والضغط على المغرب لتسوية قضية الصحراء، وعدم مشاركة إسرائيل في المبادرة.

وأبدى البعض تخوف من أن يكون إنشاء الاتحاد هو تحقيق التطبيع مع إسرائيل و الالتفاف حول مبادرة السلام العربية، و أظهر الجدال الذي أثاره إنشاء هذه المبادرة في الأوساط العربية، فكرة أن هناك جهود لإحياء الشرق الأوسط الجديد من بوابة متوسطية و هي الصيغة نفسها التي فشلت في الدوحة 1997، بعد عقد مؤتمرات في الدار البيضاء 1994، عمان 1995، القاهرة 1996[77].

خلاصة:

حاول هذا الجزء من الدراسة البحث في طبيعة العلاقات العربية- الأوربية و ما ترتب عنها من مشاريع أورو متوسطية تميزت بتعددها وكثرتها، في وقت تداخلت فيه ظاهرتين ديناميكيتين هما :ظاهرة التعايش و التفتت، وأن أغلبها كان صادرا من الجانب الغربي الشمالي للحوض المتوسطي ومن أبرزها: حوار 3+3، حوار 4+5، حوار 5+5، 6+6، مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي، الإطار المتوسطي لاتحاد أوربا الغربية، مجموعة العمل لمراقبة التسلح والأمن الإقليمي، الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الأطلسي، منتدى الحوار والتعاون المتوسطي...

ويمكن اعتبار تعدد هذه المشاريع بالإضافة إلى المشاريع الكبرى كمسار برشلونة و الإتحاد من أجل المتوسط الذي جاء لإنقاذ المشاريع المتعثرة دليلا على الأهمية الكبرى التي توليها خاصة الدول الأوروبية للفضاء المتوسطي باعتباره المجال الأساسي للعمل من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

غير أنه تأكدت صعوبة وضع مبادرة الاتحاد من اجل المتوسط موضع التنفيذ، مما أدى إلى شل العلاقات الأورو متوسطية خلال 2009- 2010 فتوقفت الشراكة التقليدية (مسار برشلونة)، و لم يبدأ العمل بالمشروع الجديد الذي ولد ميّتا، نظرا لغموض العديد من نقاطه جعلت العديد من الدول العربية

وعلى رأسها الجزائر تتساءل حول فحوى هذا الاتحاد وشفافيته ومصداقيته، خصوصا مع تصاعد المخاوف أن يكون مجرد أداة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في ظل جمود عملية السلام.

نتائج الدراسة:

من أهم القضايا التي أثارها هذا الجزء من الدراسة المسائل التالية:

المسألة الأولى:

قضية ضبط المفاهيم:

- تعريف البحر المتوسط ظل يتأرجح بين التنوع و التوحد، هناك من يرى أنه ملتقى للتواصل الحضاري، فيما يرى البعض الآخر أنه مصدر لتصارع الأضداد.
- تعريف الدولة المتوسطية يواجه مشكلة التنوع و التعدد، فهو مفهوم هلامي يتسع و يضيق وفقا لرؤية الدول لمصالحها و أهدافها من التعاون المتوسطي، فالمعيار الاستراتيجي للدولة المتوسطية يعطي لإسرائيل دورا محوريا في المنطقة و يستثني ليبيا التي تعد وفق المعيار الجغرافي دولة متوسطية.
- إن الصعوبة في تحديد مفهوم الدولة المتوسطية يدفع بطرح طبيعة العلاقة بين رؤية أوروبا للمتوسطية و رؤية الولايات المتحدة و إسرائيل للشرق أوسطية، هل الطرحين أحدها ينفي الآخر أم أن المسألة متعلقة بانصهار المشروعين في مشروع واحد؟

المسألة الثانية:

- خاصة بالعلاقة بين الضفة الشمالية و الضفة الجنوبية للمتوسط و مسار هذه العلاقة و شدتها، هناك من يرى أن العلاقات بين الطرفين أفقية في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب، بينما يعتقد البعض الآخر أنها علاقات تفاعلية تستجيب لضرورات الاعتماد المتبادل.

المسألة الثالثة:

اتساع الفجوة بين ضفتي المتوسط:

- هي مترتبة عن المسألة السابقة، على الرغم من أن الشراكة الأورو متوسطية جاءت استجابة لمضامين الإقليمية الجديدة، إلا أنها تفتقر للتوافق العام بين طرفي العلاقة من حيث مستويات النمو الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي و مستويات التحديث التكنولوجي.

المسألة الرابعة:

- مرتبطة بمشكلة عدم الاتفاق حول المخرج النهائي لعملية الشراكة الأورو متوسطية التي تربط الطرفين، دول الضفة الشمالية تنطلق من افتراض أن هذه الشراكة أمامها تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا على جانبي المتوسط، بينما دول الضفة الجنوبية تعتمد على ضرورة تلازم الجانبين السياسي والاقتصادي لعملية الشراكة من اجل تمرير الأخير بدلا من الفصل بينها.

قائمة المراجع:

[1] رواء زكي الطويل، العلاقة العربية - الأوروبية، **شؤون الأوسط**، (عدد132، ربيع 2009)، ص68

[2] شريط عابد، مسار التعاون الأوروبي المتوسطي، دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطي: حالة دول المغرب العربي، **أطروحة دكتوراه دولة مقدمة لجامعة الجزائر**، ص 79

[3] أسامة فاروق مخيمر، تعريف الدولة المتوسطية، دراسة للخصائص الاجتماعية و الثقافية، **السياسة الدولية** (عدد129، جويلية 1997)،ص 24

[4] Khider Bichara, **L´Europe et la Méditerranée : Géopolitique de la proximité**, Paris, L'Harmattan, 1995

[55]Bouzghaia Djamel Eddine, **La problématique de la coopération et de la sécurité en Méditerranée 1990-2010**, mémoire de magistère en sciences politiques 2009-2010, Université d'Alger 3, Faculté de sciences politiques et de communication, 2010, P15

[6] أسامة فاروق مخيمر، **المرجع السابق**، ص34

[7] د/. برقوق محند ، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، **سلسلة مداخلات مقدمة لمعهد وزارة الخارجية**

[8] بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط ، **المرجع السابق**، ص38

[9] Mahieddine Hadhiri, **La Méditerranée et le monde arabo -méditerranéen aux portes du XIX siècle : Choc de cultures ou dialogue de civilisations**, Tunis : Centre de publication universitaire 2004 , p 31

[10] Mahieddine Hadhiri, **op-cit**, p31

[11] طه المجدوب ، الأمن الأوروبي - المتوسطي من وجهة نظر مصرية ،**السياسة الدولية** (عدد124 ، أفريل 1996)، ص98

[12] محمد سعد أبو عامود ، التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري ، **السياسة الدولية** (عدد 124،أفريل 1996)، ص71

[13] بشارة خضر، **مرجع سابق**، ص40

[14] Bouzghaia Djamel Eddine, **op-cité**, p14

[15] Bouzghaia Djamel Eddine, **ibid**, P14

[16] أسامة مخيمر، **مرجع سابق**، ص44

[17] Sébastien Abis, Il était une fin : L'Euro-méditerranée, **Confluences Méditerranée**, Revue Trimestrielle N°74, Eté 2010, Edition l'Harmattan, P 9

[18]أسامة مخيمر، **مرجع سابق**، ص 46

[19] **L'Etat du monde**, annuaire économique géopolitique mondial, 2005, Editions la Découverte, Paris 2004, p

[20] **نفس المرجع السابق**، ص 49

[21] Philippe Fargues, La démographie au sud de la Méditerranée : contraintes réelles et défis fantastiques, P161, in Christian Reynaud et Abdelkader Sid Ahmed, **L'avenir de l'espace méditerranéen**, crédit mutuel méditerranéen, Editions Publisud, Paris, 1991

[22] Nadine Richez, L'espace social européen : enjeux théoriques et perspectives méditerranéennes, in Christian Reynaud et Abdelkader Sid Ahmed, **op-cit**, P 91

[23] أسامة مخيمر، **المرجع السابق**، ص50

[24] Bouzghaia Djamel Eddine, **op-cit**, P 16

[25] د/ محمد عبد الفضيل، مصر و العرب و الخيار المتوسطي : الفرص و المحاذير ، **السياسة الدولية** (عدد 124 ، أفريل 1996)، ص 123

[26] د/ علي كنعان ، الإقليمية الجديدة و المفتوحة في كتاب، **الدولة الوطنية و تحديات العولمة في الوطن العربي** ، مكتبة مدبولي ، ص 85

[27] د/ محمد عبد الفضيل، **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة

[28] محمد السيد أحمد، التنابذ و التكامل حول البحر المتوسط، **السياسة الدولية**، (عدد 124، أفريل 1996)، ص 89

[29] **نفس المرجع**، نفس الصفحة

[30] محمد السيد سليم ، الإتحاد الأوروبي و الصراع العربي - الإسرائيلي: فاعلية غائبة، **السياسة الدولية** (عدد182، أكتوبر 2010)، ص 71

[31] رواء زكي الطويل، العلاقة العربية - الأوروبية، **مرجع سابق**، ص 71

[32] محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص 71

[33] عمر الشربيني، قراءات في أدبيات البحر المتوسط، **السياسة الدولية** (عدد 14، أفريل1996)، ص 125

[34] محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص70

[35] مهدي شحادة ، أوروبا في الشرق الأوسط: مقاربات خجولة، **شؤون الأوسط** (عدد 132، ربيع 2009)، ص 54

[36] محمد السيد سليم ، **المرجع السابق**، ص 70

[37] Mario Telo, **Relations Internationales : Une Perspective Européenne** (Belgique : Université de Bruxelles 2010), pp.65-66.

[38] هيدلي بول، **المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية** ()، ص. 128.

[39] عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،" **السياسة الدولية** (عدد 160، أبريل 2005- المجلد 40) ص ص، 56-64.

[40] **نفس المرجع السابق**، ص ص، 56-64.

[41] **نفس المرجع السابق**، ص ص، 56-64.

[42] نادية بدر الدين أبو غازي، حامد عبد الماجد، "مستقبل المشاركة المتوسطية المصرية : دراسة في إدراكات الرأي العام،" في أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة 14-15 يناير 2004 **الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي في الوطن العربي 1991-2003**. نص وفاء سعد الشربيني (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية)، ص ص، 385-446.

[43] عدنان السيد، **العرب في دائرة النزاعات الدولية** (بيروت: دار الرشيد 2001) ص. 137.

[44] جان إيف مواسرونوجيجواردیلهاي، "المساعدات الأمريكية والأوروبية إلى الدول المتوسطية،" في أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشرة 14-15 يناير 2004 **الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي في الوطن العربي 1991-2003**. نص وفاء سعد الشربيني (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية)، ص. 290.

محمد مطاوع، "أوربا والمتوسط.. من برشلونة إلى سياسة الجوار،" **السياسة الدولية** (عدد 163 يناير 2006)، ص ص، 38-45.[45]

[46] Nerjess Saidane , L'évolution des relations euro-arabes : Du dialogue à l'approche globale méditerranéenne, **mémoire préparé ,sous la direction de Pierre Robert Baduel à l' IEP d'Aix en Provence de l'Université de Droit, d'Economie et Sciences politiques d'Aix Marseille 90/91, p3**

[47] شريط عابد، مسار التعاون الأوروبي المتوسطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 80

[48] عامر لطفي، " العلاقات العربية- الأوروبية في ظل إطار برشلونة،" **قضايا إستراتيجية** (عدد 9، ماي 1997)، ص، 17-24.

[49] اشرف الصعيدي الشراكة الاور متوسطية، **شؤون الاوسط** (عدد 132 ربيع 2009)، مركز الدراسات الإستراتجية . 28

[50] عابد شريط، **مرجع سابق**، ص 98

[51] محمود عبد الفضيل : مصر و العرب و الخيار المتوسطي، **مرجع سبق ذكره**.

[52] عدنان السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 137.

[53] عامر لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ، 17-24.

[54] **نفس المرجع السابق**، ص ، 17-24.

[55] اشرف الصعيدي، **مرجع سابق**، ص 30

[56] عدنان السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ، 12-13.

[57] جون ماركو، أوروبا و الشرق الأوسط، رغبة تنتظر القدرة: رؤية فرنسية، **السياسة الدولية**، (عدد 148، أفريل 2002)، ص 76

[58] **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[59] جريدة الخبر ، 23 أبريل، 2002.

[60] محمد مطاوع، **مرجع سبق ذكره**، ص ص، 38-45.

[61] **نفس المرجع السابق**، ص ص، 38-45.

[62] سامية بيبرس، "قراءة تحليلية في الاتحاد من أجل المتوسط: رؤية عربية،" **شؤون عربية** (عدد 136شتاء 2008)، ص ص، 152-172.

[63] جون ماركو، **المرجع السابق**، ص75

[64] جون ماركو، **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة

[65] أشرف الصعيدي، **مرجع سابق**، ص 35

[66] **نفس المرجع السابق**، ص ص، 152-172.

[67] أشرف الصعيدي، **المرجع السابق**، ص 38

[68] محمد عبد الوهاب الساكت ،الاتحاد من اجل المتوسط ،مستقبل جامعة الدول العربية،**السياسة الدولية** (عدد 175 ، يناير 2009)، ص37

[69] د/ مصطفى عبد أبو القاسم خشيم ، التنسيق و التعاون العربي اتجاه الشراكة الأورو متوسطية، دراسة تحليلية مقارنة، **السياسة الدولية** (عدد 148 أفريل 2002)، ص 10

[70] احمد مهابة، سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربي، **السياسة الدولية** (عدد 124 افريل 1996)، ص 110

[71] Jean Robert Henry : **La Méditerranée de Sarkozy**, 20/21 février 2012, document présenté par l'auteur lors de son entretien avec Messaid Fatma suite à son passage à l'IREMAM au mois de Mars 2012

[72] Jean Robert Henri, la Méditerranée de Sarkozy, **op-cit**

[73] د/ أسامة فاروق مخيمر، السياسة المتوسطية المصرية: دراسة حالة لمبادرة الاتحاد من اجل المتوسط، **ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي "الثاني والعشرون" للبحوث السياسية تحت عنوان: التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، من تنظيم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 31/30 ديسمبر 2008**

[74] سامية بيبرس، الإتحاد من اجل المتوسط و مستقبل الشراكة الأورو متوسطية، **السياسة الدولية**، (عدد 174 أكتوبر 2008)، ص ص، 152-172

[75] سامية بيبرس، "قراءة تحليلية في الاتحاد من أجل المتوسط، **مرجع سبق ذكره**، ص 132.

[76] د/ أسامة فاروق مخيمر، السياسة المتوسطية المصرية، **مرجع سابق**

[77] د/ محمد عبد الوهاب الساكت، **مرجع سابق**، ص 39